الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **١٣**

الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظراً لغياب الرئيس توبي الرئاسة نائب الرئيس، السيد توراي (سيراليون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس موري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس الجديد للجمعية العامة والثناء على رئيس الجمعية في دورتها السادسة والخمسين لقايدته الممتازة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن عميق احترامي للجهود الدؤوبة التي يبذلها معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، كقائد للأمانة العامة ورجل دولة عالمي.

لا يزال العالم اليوم يواجه العديد من التحديات الجسيمة الي تتطلب استجابة عاجلة وجماعية. والكثير من أخطر التهديدات التي تواجهها الدول الأعضاء في الجمعية، ومنها بلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، تفوق قدرة البلدان على معالجتها منفردة، حتى وإن بذلت أكثر الجهود تركيزاً. ومخاطبة هذه الهيئة اليوم شرف وفرصة لابد لي أن أغتنمها للتشجيع على التعاون الدولي للمساعدة في التصدي لتلك التحديات.

والتحدي الأكبر الذي نواجهه في ميكرونيزيا اليوم ما زال يتمثل في تغير المناخ، ونحن لا نتكلم عن توقعات الخسائر والأضرار في المستقبل فحسب، بل عن الآثار الخطيرة التي قد يكابدها الشعب في بلدي يومياً. وللأسف، لم يحرز حتى اليوم أي تقدم كبير بشأن التخفيف من وطأة تغير المناخ. ولقد تساءلت مراراً وتكراراً، ”كيف أشرح لأبناء شعبي أن محنتهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومستقبلهم بين أيدي أكثر الأطراف مسؤولية عن الغازات الدفيئة؟‘‘

من وجهة نظرنا، علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية لمواجهة تغير مناخ العالم بشكل أكثر إلحاحاً وإبداعاً. والمطلوب الآن سد الثغرة في طموحاتنا. ولذلك، أطلب إلى مطلقي الانبعاثات الكبار أن يكثفوا مستوى التزامهم بموجب بروتوكول كيوتو. فوجودنا ذاته رهن بذلك. وبدون التعاون الدولي والمساعدة الدولية، لا قبل لنا بمواجهة الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ.

ميكرونيزيا لم تتسبب في مشكلة تغير المناخ إلا بالقليل، وفي واقع الأمر، فقد أسهمت في بعض الحلول لتلك المشكلة. فنحن نشارك بشكل فعال في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ونواصل الدعوة إلى ضرورة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير.

ولذلك، يسعدنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا الصيف في ريو لبدء التعاون بشأن تخفيض تدريجي عالمي في إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون. وقد اقترحت ميكرونيزيا في عام ٢٠٠٩ أولاً تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. واليوم، يبقى هذا البروتوكول بمثابة المحفل النموذجي لتخفيض إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون بصورة تدريجية، مثلما حدث من قبل بالنسبة لغازات مماثلة اخترعت مركبات الهيدروفلوروكربون لتكون بديلاً لها.

بالنسبة لبقية العالم، قد تبدو خريطة هذا الجزء من العالم خاليةم، ولكن، بالنسبة لنا جميعاً، فهذا موطننا شأنه شأن أي كتلة من اليابس القاري. وعلينا أن نتعامل معها على هذا النحو، وأن ندافع عنها بنفس القوة. وهنا يكمن التحدي الثاني الوثيق الارتباط الذي يواجهنا: التغير في بيئتنا البحرية. والتغير لا تقتصر على ارتفاع موجات المد وارتفاع درجات الحرارة وتحمض المحيطات، بل يشمل الأضرار التي تسببها ممارسات الصيد الضارة والمدمرة، والملوثات مثل الزئبق والنفط وغيرها من النفايات الناتجة عن النشاط البشري غير المستدام. والممارسة المقيتة لصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم مستمرة بلا هوادة، ولابد من اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الصيد العرضي والمرتجع وفواقد ما بعد الحصاد.

بالنسبة لنا، كدولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، فإن سبل عيشنا واقتصادنا وثقافتنا وأسلوب معيشتنا كل ذلك يرتبط بالاقتصاد الأزرق. وعلينا أن نقر بأن حفظ واستخدام البحار ومواردها على نحو مستدام عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن نفي بالتزاماتنا المقطوعة في ريو.

وبلدي يرحب بالقرار المتخذ في ريو لعقد مؤتمر عالمي في عام ٢٠١٤ بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وميكرونيزيا تؤيد ذلك القرار تماماً وتؤكد مجدداً دعوتها إلى عقد هذا المؤتمر في إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

إن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً ما زال يمثل تحدياً خطيراً لتنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية واستدامتها. وما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ميكرونيزيا تعتمد بشدة على الوقود الأحفوري المستورد بالرغم من وفرة مصادر الطاقة المتجددة لديها. ومواطن ضعفنا الفريدة والخاصة غالباً ما تترجم إلى تكلفة أعلى كثيراً للبنية الأساسية للطاقة وأنواع الوقود الأحفوري. ونتيجة لذلك، تنفق حكوماتنا نسبة مرتفعة من ميزانياتنا المحدودة على المشتريات من الوقود الأحفوري وحدها، ويكون ذلك على حساب القطاعات الأخرى من اقتصاداتنا غالباً.

وللتخفيف من وطأة هذه الحالة، اعتمدت الدول الجزرية الصغيرة النامية إعلان بربادوس بشأن تحقيق الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أصبح مرفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعتمدة

في حزيران/يونيه الماضي. وهذا تعبير ملموس عن تصميم الجزر الصغيرة وطموحها للنهوض بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوصول إلى الطاقة والتنمية منخفضة الكربون.

ومع ذلك، فإن انتقالنا إلى الطاقة المتجددة يتطلب تمويلاً وتكنولوجيا جديدة ملائمة وبسعر معقول. وتحقيقاً لهذه الغاية، لابد لي من الاعتراف والإشادة بالمساعدة الثنائية التي قدمها في هذا المجال بالفعل كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا، وآخرين يقدمون لنا المساعدة أيضاً من خلال ترتيبات أخرى متعددة الأطراف. ونحث الشركاء الآخرين على الانضمام إلينا لضمان الاستدامة. كما نحث على دعم مبادرة الأمين العام بشأن ''الطاقة المتجددة للجميع''.

إن نظامنا للرعاية الصحية يعاني من ضغوط متزايدة ويواجه تحديات مستمرة بسبب العبء المتعاظم الذي تشكله الأمراض غير المعدية التي انتشرت بشكل وبائي في المحيط الهادئ. وفي حين نقبل أن تكون الحكومة هي المسؤول الأول عن صحة المواطنين، فإننا نسعى للحصول على مساعدة المجتمع الدولي في بناء القدرات والتعزيز المؤسسي ووضع السياسات. ولئن كنا نقر بأثر التغذية ونمط العيش في انتشار ذلك الوباء، فإننا ندرك أن تغير المناخ ساعد على تعاظم هذا التحدي نتيجة للتهددي الذذي يشكله على الأمن الغذائي والنمط التقليدي لمعيشة شعب ميكرونيزيا.

تدعم ولايات ميكرونيزيا الموحدة زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونتطلع إلى الشركاء الإنمائيين بهدف تعزيز استثماراتنا في مجال كفالة تحقيق وتعزيز إمكانات المرأة عبر التعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية، واتخاذ التدابير الأمنية ضد العنف المترلي والجنساني. ومن المناسب أن تكون التدابير المعنية بتمكين المرأة من المشاركة الحقيقية في بناء الأمة مدفوعة محليا. وقد عمدنا إلى تعميم وجهات نظر المرأة ومصالحها وإسهاماتها في سياسات التنمية الوطنية. ونحن نعترف بالمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين لدعم سياساتنا الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة الجنسانية، ونعرب عن تقديرنا لتلك الإسهامات.

وإذ نتناول منظمتنا، فإن الضرورة الوحيدة الأكثر إلحاحا هي إصلاح مجلس الأمن. ويجب بطبيعة الحال، ألا تتخذ بكل هذه الأهمية على عجل. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن نكون قد اقتربنا من إيجاد صيغة معقولة بعد أكثر من عقد من الزمان من الكلام عن هذا الأمر. ومن شأن تحقيق النجاح في هذه المسألة تعزيز المنظمة وتنشيط وتجديد الثقة في الميثاق.

يؤيد بلدي مبادئ الأمن والسلام والازدهار، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونعرب عن روعنا من قتل الآلاف من المدنيين الأبرياء في سوريا بطريقة عبثية. وقد شهدنا خلال الأسبوعين الماضيين تصاعدا في مستويات العنف. وننضم إلى المجتمع الدولي في شجب العنف، وخاصةً الهجمات على البعثات الدبلوماسية وموظفيها في ليبيا ومصر. ويجب أن نتحلى بالشجاعة في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع مثل تلك الهجمات. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها المبذولة من أجل إيجاد حلول سلمية لتلك الصراعات، وخاصة الأكثر تحديا بينها.

ولدى الأمم المتحدة فرصة فريدة لمعالجة ومواجهة التحديات العديدة التي تواجه الدول الأعضاء فيها الأكثر ضعفا وهشاشةً. ويكمن التحدي في كيفية تحويل المنظمة وأعضائها الأكثر قدرة بياناتها العديدة الطموحة إلى حشد الموارد اللازمة لحماية سكان العالم بصورة ناجحة.

ونواصل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة – في إطار مواجهة عالمنا المضطرب – إيلاء ثقتنا للأمم المتحدة ونحن نتطلع إلى المستقبل. ولم تعد عزلتنا وسط الرقعة الشاسعة

من المحيط الهادئ تشكل حصانة لنا من التهديد المتمثل في الإرهاب الدولي. فقد تركت العولمة أثرها منذ وقت طويل في دولتنا الجزرية. جزيرتنا. ويربطنا موقع الفيسبوك مع بقية العالم.

وأود أن اختتم كلمتي باقتباس من دستور بلدي: ”إن البحار تجمع بيننا عوضا عن أن تفصل بيننا. ونقدم إلى جميع الأمم ما نسعى للحصول عليه من كل واحدة منها: السلام والصداقة والتعاون والحب في سياق إنسانيتنا المشتركة“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إيمانويل موري، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب يلقيه السيد محمد وحيد، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملديف.

اصطحب السيد محمد وحيد، رئيس جمهورية ملديف إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد وحيد، رئيس جمهورية ملديف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس وحيد (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أعرب عن أحر تهاني وفد بلدي للرئيس على توليه منصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأود أن أسجل تقديري العميق لسلفه، معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، لجهوده الدؤوبة في توجيه مداولات الدورة السادسة والستين إلى خاتمة ناجحة.

وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على تقريره الاستثنائي (A/67/1) الذي قدّم إلى الجمعية العامة يوم الثلاثاء. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي لم يسبق لها مثيل التي تواجه الأمم المتحدة اليوم، فنحن لا نزال على ثقة بأن قيادة الأمين العام وعزم المنظمة والبشرية جمعاء لن يحيد عن تحقيق الأهداف المنشودة.

إنني أمثل دولة جزرية صغيرة ولكنها تعتز بنفسها ول تنفك تدعو منذ أمد طويل إلى إلى إطار دولي فعال لأمن الدول الصغيرة، فضلا عن إطلاق حملات قوية من أجل اتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة لمكافحة تغير المناخ، فضلا عن الإسهام في كسر الصمت الدولي عن آثار حقوق الإنسان المترتبة عن تغير المناخ.

لقد أتيت من أمة انتقلت بنجاح من نظام استبدادي إلى نظام حوكمة ديمقراطي متعدد الأحزاب – وهو تحول تاريخي تحقق بالوسائل السلمية البحتة. ولذلك السبب يبدي الملديفيون تضامنهم مع الشعوب التي تكافح من أجل استبدال الاستبداد بالديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وعليه، فإننا ندعم عملية التحول الديمقراطي الجارية في الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا. ونحيي للسبب ذاته، كلا من تونس ومصر لإجراء انتخابات حرة ونزيهة للمرة الأولى عقب المرحلة الانتقالية.

وفي حين تسير عمليات التحول الديموقراطي في دول أخرى في المنطقة في مسار تصاعدي، فنحن لا نزال نشهد أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. ونحث قوات الأمن السورية والجماعات المسلحة المعارضة للحكومة المسلحة على جميع الأعمال العدائية والعنف فورا. ونرحب بالنتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا مؤخراً.

ونؤمن بشدة بأن التسامح والاحترام المتبادلين ينبغي أن يسودا بين مختلف الديانات والثقافات لضمان استمرار بقاء العالم الذي نعيش فيه في سلام ووئام لمستقبل أطفالنا. وتدين ملديف بشدة شريط الفيديو المنشور مؤخرا

المعادي للإسلام والمسيء إلى نبينا محمد – عليه السلام. ولا ينبغي أن تستخدم حرية التعبير ذريعة للإساءة إلى الأديان والحض على الكراهية وإثارة العنف الطائفي. وفي حين أن شريط الفيديو أثار مظاهرات في جميع أنحاء العالم فإن ملديف لا ترى أن العنف هو السبيل للرد على عمال التجديف الوضيعة هذه.

ودانت ملديف أيضا الهجوم على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي، الذي أودى بحياة سفير الولايات المتحدة لدى ليبيا. وأعرب باسم شعب ملديف عن خالص التعازي لحكومة الولايات المتحدة وأسر الضحايا.

وأعرب أنا ووفد بلدي عن رغبة شعب ملديف في أن يأتي اليوم الذي ينضم فيه الشعب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بوصفه عضوا كاملا فيها. وتدعو ملديف بقوة جميع الدول الأعضاء إلى دعم التطلعات الحقيقية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير في ظل دولة فلسطينية.

وقد اتفقنا نحن زعماء العالم في حزيران/يونيه على إبداء التزامنا السياسي القوي بالمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن رأينا أن تلك الأهداف سوف تزيد من تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأمم. وينبغي لجدول الأعمال الإنمائي لعام ٢٠١٥ الاعتراف بخصائص واحتياجات الدول الصغيرة الخاصة. وينبغي أن يدعم جدول الأعمال إنشاء هيكل دولي أقوى لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

ولا يزال تغير المناخ يمثل التحدي الإنمائي الأكثر أهمية وتعقيدا الذي تواجهه الدول الصغيرة. فنحن نواجه خطر ارتفاع منسوب مياه البحر، ونشهد أيضا تحمّض المحيطات، بالإضافة إلى التغيرات في متوسط درجة الحرارة ومعدلات هطول الأمطار. ويمثل تآكل السواحل مشكلة خطيرة في ملديف، نظرا لإلحاقه الضرر بما يزيد عن ١١٣ جزيرة. وتحتاج ١٢٠ جزيرة إضافية إلى إمدادات المياه في حالات الطوارئ خلال موسم الجفاف. وتنفق الحكومة حاليا أكثر من ٢٧ في المائة من ميزانيتنا الوطنية على بناء المرونة اللازمة لمكافحة آثار تغير المناخ.

وتكرر ملديف دعوتها إلى اتفاقية ملزمة بشأن تخفيض انبعاثات الكربون على نطاق عالمي. وليس بوسع العالم أن يستمر في انتظار التوصل إلى اتفاقية كهذه. ولا يشكل غياب اتفاق عالمي على هذا الشأن عذرا لعدم اتخاذ أي إجراءات. وملديف هي إحدى أصغر الاقتصادات الجزرية في العالم. ويبلغ إسهامنا في الانبعاثات العالمية ٠,٠٠٣ في المائة. ومع ذلك فنحن الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وعليه، فنحن نتخذ أيضا تدابير صعبة وجريئة لمكافحة تغير المناخ. وبلدنا من أوائل الدول في العالم التي تعتزم القضاء على مركّبات الهيدروكلوروفلوروكربون قبل الموعد المحدد لذلك بفترة طويلة. ونعتزم أن نكون أول دولة تحقق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن عازمون على أن نصبح أول دولة تحظر استيراد المعدات القائمة على مركّبات الهيدروكلوروفلوروكربون. وتعمل العديد من جزرنا أيضا على تعزيز توليد الطاقة المتجددة، ليس فقط لتجنب إنفاق ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على استيراد الوقود الأحفوري، ولكن أيضا للحد من الانبعاثات الضارة بالبيئة.

وبالتالي، فنحن نتحول الآن إلى مصادر الطاقة الشمسية أو المختلطة. وهناك ما مجموعه ٢٠ جزيرة في الملديف في طور التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام القادم. وتشكل تلك التدابير جزءا من مبادرة وطنية تهدف إلى تحويل

اقتصاد البلد الى اقتصاد تنخفض فيه انبعاثات الكربون. واذا كنا نستطيع اتخاذ تلك التدابير، فما الذي يمنع الدول الأكبر – التي تحظى بالمزيد من الموارد – من اتخاذ تدابير أقوى؟ ويقتضي ذلك إبداء إرادة سياسية واتخاذ خيارات صعبة. ولذلك فإنني أدعو البلدان الكبرى التي تسهم في انبعاثات الكربون إلى تطوير واستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة بهدف تخفيض انبعاثاتها من الكربون.

ولا يشكّل تغير المناخ سوى واحد من العديد من التحديات التي تواجه ملديف. فعملية انتقال البلد إلى الديمقراطية – التي بلغت مرحلة حرجة الآن – هي تحدٍ آخر ملّح ونحن مصممون على التغلب عليه. لقد أجرت ملديف قبل أربع سنوات أول انتخابات رئاسية اتسمت بالتنافس والتعددية الحزبية. وكانت تلك لحظة فاصلة في مسيرة البلد الطويلة نحو الوصول إلى الحوكمة الديمقراطية. وبعد مضي أربع سنوات على تلك الانتخابات التاريخية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٨ تساءل الناس عما إذا كانت حياتهم قد صارت أفضل مما كانت عليه في السابق. وللأسف، فإن الإجابة عن ذلك السؤال هي كلاّ ليس بعد. ذلك أن الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية في ملديف لا تزال تتسم بالإنقسامية حتى الآن، إلى جانب الاستقطاب أيضا وتشتيت العائلات وتمزيق نسيج مجتمعنا الصغير المتجانس. واختار الزعماء السياسيون المنتخبون للمناصب عن طريق التصويت الشعبي، العمل بطريقة الإفلات من العقاب. واستعيض عن قيم الاحترام والتسامح التي تمتد إلى قرون عديدة بالتعصب والحقد في جزر يكاد يعرف فيها الجميع بعضهم فردا فردا تقريبا. وليس ذلك لوجود عيب متأصل في شكل الحكم الديمقراطي بحد ذاته، بل لأن الطريق إلى الديمقراطية الليبرالية وعر وطويل دائما، ويجب السير فيه على هدى قيادة سياسية تلتزم التزاما لا يتزعزع بمبادئ وقيم الديمقراطية.

وقد كانت الثمانية أشهر السابقة تحديا من نوع خاص فيما يتعلق بتوطيد الديمقراطية في بلدي. فقد استقال الرئيس المنتخب للبلد في شباط/فبراير، وادعى في وقت لاحق أنه أجبر على فعل ذلك. وأنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في تلك المزاعم. وسارع بعض أصدقائنا إلى الوصول إلى استنتاجات، فأضحى الوصول إلى الحقيقة أكثر صعوبة بالنسبة لنا. وانحازت بعض الدول الكبرى وغيرها إلى أطراف في أزمة سياسية داخلية، فأسهمت بذلك في زيادة الحالة سوءا. وفي حين تواصل الحكومة السعى جاهدة لتعزيز القدرات المؤسسية للبلد بهدف إدارة الديمقراطية الجديدة، واصلت بعض الأطراف الدولية انتقاد مؤسساتنا الفتية.

ونحن نبحث عن أفكار جديدة ونقبل الجيد منها، بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه. وعليه فإننا نشارك في التعاون الدولي. ونتوقع أن يسفر ذلك التعاون عن مساعدة البلد في سيرها نحو بناء مجتمع أفضل وأكثر ديمقراطية، عوضا عن إعاقة تلك المسيرة. ومن المفترض أن يساعد التعاون أيضا في بناء مؤسسات الدولة واكتساب ثقة الجمهور. ولا ينبغي أن يستخدم التعاون الدولي لتقويض القدرات الوطنية. وينبغي ألا يستخدم ذريعة من قبل الدول الكبرى للتدخل في السياسة الداخلية للدول الصغيرة.

وتتسم الدول الصغيرة بالضعف في نواح عديدة. فنحن وحدنا لسنا قادرين على وقف الدول الأكبر والأقوى من إملاء إرادتها علينا. ويصبح ضعفنا أكثر حدة بشكل خاص حين تسود الخلافات وتحدث إخفاقات في النظام السياسي في بلداننا. وهذا هو الوقت المناسب الذي ينبغي أن تساعد فيه الدول الكبرى الدول الصغيرة في إطار النظام الدولي.

ولا يقتصر تاريخ أمة أبدا على حدث أو شخص واحد. وتتألف حياة أمتنا بأسرها من حياة كل واحد منا نحن المقيمون في البلد. ونحن الذين نشكّل لبنات البناء في تطور

بلدنا. وإسهامنا بالمعرفة والتعليم والخبرة والالتزام ببناء أمتنا هو الذي يصوغ تاريخنا. وتلك الإسهامات هي التي تجعل تاريخنا فريدا من نوعه. ويقتضي احترامنا فضلا عن احترام أمتنا ألا يقلل شركاؤنا الخارجيون من قدرتنا على الإسهام في تشكيل مصيرنا. ويجب أن يسمح للأمم بحل مشاكلها بنفسها. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخذ أي إجراءات عقابية ضد أي دولة ذات سيادة ما لم تكن هناك إساءة صارخة ويمكن التحقق منها لحقوق الإنسان.

ومع ذلك فإنني على يقين بأنه ينبغي أن يساعد التعاون الدولي على تعزيز التغيير الإيجابي في الديمقراطيات الناشئة. وأعتقد أن بوسع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاضطلاع بدور محوري في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هذه الدول.

وأعتقد أن بعض الديمقراطيات المتقدمة تستطيع أن تساعد أيضا الدول الصغيرة بالخبرة التقنية في توطيد الديمقراطية.

للقيام بذلك، من المهم أن نعترف بالتحديات والخصائص الفريدة للدول الصغيرة. ومن المهم حماية النسيج الاجتماعي للمجتمعات الشديدة التماسك في بلداننا. من المهم استعراض النهج والطرائق الحالية لتوسيع نطاق التعاون الدولي على تعزيز الديمقراطية. من المهم ألا يُنظر إلى التعاون الدولي على أنه يسعى للترويج لأيديولوجية معينة. ينبغي ألا ينظر إليه على أنه يميل إلى طرف دون آخر في السياسة الداخلية. ينبغي النظر إلى التعاون الدولي على أنه يعزز ويشجع ديمقراطية نابعة من الداخل ومتسقة مع المبادئ والقيم المقبولة عالمياً.

الانتخابات المنتظمة والحرة والنزيهة عنصر أساسي في أي نظام ديمقراطي. بيد أن إجراء الانتخابات بحد ذاته ليس شرطا كافياً لتوطيد الديمقراطية. فذلك أمر يتطلب الصبر. ويتطلب اتخاذ خيارات صعبة وحلول وسط. ويتطلب غرس القيم الديمقراطية وتعهدها. تقوم حكومتي بتنفيذ خطة شاملة لتعزيز هذه القيم في جزر ملديف. نحن ملتزمون بتهيئة بيئة تضمن الحرية الفردية، وتحترم فيها حماية حقوق الإنسان احتراماً تاماً، وتزدهر فيها القيم الديمقراطية، ويتجلى فيها الإبداع البشري. نحن ملتزمون بإقامة مجتمع ديمقراطي وحر قادر على تشكيل مصيره بنفسه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية ملديف على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد وحيد، رئيس جمهورية ملديف، من قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد فرانكو فيديريكو لويس غوميث، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد لويس فيديريكو فرانكو غوميث، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس فيديريكو فرانكو غوميث، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فرانكو غوميث (تكلم بالإسبانية): في مستهل بياني في المناقشة العامة اليوم، أسمحوا لي أن أعرب للسيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة، عن الارتياح الذي شعرت به جمهورية باراغواي لرؤيته يتولى رئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ألا فليكن متأكداً من دعم وفد بلدي المستمر له طوال مدة ولايته. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السفير ناصر عبد العزيز النصر على ما اضطلع به من عمل مهم وفعال رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابقة. كما أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام بان كي – مون لعمله الجدير بالإشادة خلال

السنوات الست الماضية على رأس المنظمة، وما أبداه خلال هذه الفترة من الالتزام الراسخ بالسلام العالمي والأمن الدولي.

بالنسبة لموضوع المناقشة العامة، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“، تؤكد حكومة باراغواي مرة أخرى على أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، في ظل احترام مبادئ القانون الدولي. سوف تكون العلاقات بين الدول أكثر عدلاً وأشد دعما وقائمة على قدر أكبر من المساواة لو كان يحكمها الامتثال التام للقانون الدولي، الذي يُسترشد بمبادئه في التسوية السلمية للمنازعات. في رأي بلدي، تفضيل الانتهازية السياسية على الالتزامات بموجب المعاهدات أمر غير مقبول، فالاعتبارات السياسية لا يمكن ابدأ أن تعلو على الاتفاقات الدولية الرسمية.

في هذه المرة الأولى والأخيرة التي أخاطب فيها الجمعية العامة، أعتقد أن من الضروري ومما لا بد منه أن أوضح بجلاء للمجتمع الدولي العملية السياسية التي يمر بها بلدي حاليا. تغير تاريخ باراغواي في ليلة ٢٢ حزيران/يونيه. قرر المؤتمر الوطني، في إطار ممارسة سلطاته الدستورية — وأود أن أعرب على الملأ عن تقديري لحضور رئيس القضاة المحكمة العليا لباراغواي، وأعضاء من مجلس الشيوخ والبرلمان، ورئيس مجلس النواب، وشخصيات من مختلف المشارب السياسية، بين ظهرانينا هنا — بما يقارب الإجماع تنحية الرئيس آنذاك من منصبه بعملية إقالة نُفذت بموجب الدستور.

سعى الكونغرس في باراغواي بهذه الطريقة إلى وضع نهاية لأزمة سياسية بالغة الخطورة كانت تهدد البلد، وفقد ١٧ من أبناء الوطن بالفعل حياتهم، ولتجنب إراقة المزيد من الدماء على تراب باراغواي وما ينجم عن ذلك من أحزان. قمتُ، وفقا لما ينص عليه الدستور، وما يمليه علي واجبي بصفتي نائب الرئيس، بتولي مهام رئيس الجمهورية. ومنذ ذلك الحين، وفقا لليمين الدستورية التي أديتها، ظللتُ أحكم باراغواي حكماً سلميا وديمقراطيا، مراعياً الاحترام الكامل للحريات العامة. تفخر حكومة باراغواي، ومعها الغالبية العظمى من مواطني باراغواي، بحقيقة أنه لا يوجد أي سجين سياسي في البلد، وأنه لم يتعرض أي أحد للنفى، وأن حرية الصحافة وحرية التعبير مكفولتان تماما، وأن جميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الموقعة في إطار الأمم المتحدة، أو في إطار منظمة الدول الأمريكية، مكفولة.

لباراغواي علاقات دبلوماسية طبيعية مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونضمن لهذه الدول جميعاً أن تظل باراغواي تعمل بلا كلل دعماً للسلام والأمن، الركيزتين الأساسيتين لمنظمتنا.

ومع ذلك، تجد باراغواي نفسها في وضع دولي صعب، وضع خلقه جيرانها، الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب واتحاد دول أمريكا الجنوبية. فقد اعتمد كلا الكيانين جزاءات ضد جمهورية باراغواي بدون السماح لها بممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، وهو حق تنص عليه بوضوح الاتفاقات الدولية التي استشهِد بها في تطبيق الجزاءات. في انتهاك للمعاهدات الدولية، حاولت تلك البلدان أن تصبح حماة للديمقراطية في باراغواي، ضاربة بمبدأ عدم التدخل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط.

لقد عانت باراغواي طوال تاريخها مرارا وتكرارا من التدخلات المتغطرسة في شؤونها الداخلية.

لا تزال آثار الكارثة الرهيبة التي نجمت عن حرب التحالف الثلاثي، الناشئ عن ائتلاف لا مبرر له، باقية في ذاكرة شعب بلدي. لقد أدت إلى إهلاك سكان بلدي ودمرت اقتصاده.

في الفترة القصيرة التي خدمت خلالها حكومتي، لم يعثر منتقدونا على انتهاك واحد للاتفاقيات التي أشرت إليها.

خوستو باستور العظيم، وهو سياسي باراغواي مشهور، قال، محقاً، إن من الخطورة أن تكون على حق حينما لا توجد عدالة.

أقول بوضوح، أمام أعلى جمعية في العالم، إن باراغواي لن تقبل ابداً أن تتدخل القوى الأجنبية في شؤونها الداخلية. سنواصل بناء ديمقراطيتنا وفقا لإرادة شعب باراغواي، وتنفيذها بالكامل من خلال مؤسساتنا المنتخبة انتخاباً حراً. نحن على يقين من أننا نعرف كيف نعبر هذه الفترة الحاسمة بكرامة ونزاهة. لن نرضخ أبداً. وندعو الأعضاء إلى التفكير والعمل معا من أجل إيجاد السبيل المؤدي إلى إعادة بناء التكامل في أمريكا الجنوبية، المعرَّض حاليا للخطر. يُبنى السلام من خلال الحوار، الذي نحن منفتحون له.

وسيتحتم على أولئك الذين يرغبون اليوم في أن يكونوا من الجهات الفاعلة الرائدة في المجتمع الدولي أن يعترفوا بأن ذلك ليس ممكناً من دون تحقيق الوحدة الإقليمية. تُبنى القيادة من خلال احترام القانون الدولي. ذلك هو السبيل الوحيد لأن يكون لدينا موقف مشترك من إصلاح مجلس الأمن، وتلك أمنية طالما تمنتها المؤسسة الكونية التي تحتضننا.

في مثل هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها المجتمع الدولي، لن نجد الحلول للصعوبات السياسية والاقتصادية الراهنة إلا بوضع المؤسسات الدولية على المسار الذي أنشئت من أجله، إلا وهو خدمة النساء والرجال الذين يبنون مستقبل البشرية يوما بعد يوم. باراغواي، وهي من الأعضاء المؤسسين للمنظمة، ملتزمة بذلك.

الأحداث المختلفة التي وقعت في أجزاء مختلفة من كوكبنا السنة الماضية تثبت أهمية الأمم المتحدة ومشروعيتها كمنتدى على الساحة الدولية. لهذا السبب ثمة حاجة ملحة لإصلاح أجهزتها وهيكلها ووظائفها بصورة شجاعة ومبتكرة ومتعمقة. إحداث التغييرات أمر ضروري لتكييف المنظمة بحيث تتمكن من الاستجابة بمزيد من الفعالية وخفة الحركة لبرنامج دولي يختلف كثيرا عن البرنامج الذي كان قائما حين أنشئت الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، إنها تواجه تحولا ديناميكياً في الصورة الدولية لم يكن ممكناً تصوره عند إنشائها.

لهذا السبب تدعو باراغواي المجتمع الدولي إلى السعي نحو مجتمع دولي طوبوي رائع متمثلاً في منظمة كونية يحكمها القوى والضعيف، والكبير والصغير، والغني والفقير، وهم جميعاً متساوون في جمعية دولية عظيمة. ترى باراغواي أن من الضروري الإصرار على أن تشمل عملية الإصلاح القضاء التدريجي على سلطة حق النقض.

هذا العام، في الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التاريخي، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والمعروف بمؤتمر ”قمة الأرض“، نرى أن من الضروري إعادة تأكيد الاعتقاد بأن التنمية المستدامة وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب أن تكون محور تركيز الأمم المتحدة. لذلك تؤكد جمهورية باراغواي من جديد إيمانها بذلك الهدف وبضرورة الحفاظ على التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بوصفها ركائز مترابطة للتنمية البشرية.

بصفتنا أكبر منتج في العالم للطاقة الكهرومائية النظيفة المتجددة من حيث نصيب الفرد الواحد، وهي طاقة تدفع عجلة اقتصادنا وتحوله إلى اقتصاد صناعي، فإننا سنستخدم تلك الطاقة للتنمية في البلد لمصلحة الباراغوانيين والأجانب الذين يقطنون في أرضنا ويسهمون في تشكيل مستقبلها. تلك الطاقة، التي سنستخدمها بترشيد، ستشكل قوة دفع أخرى لتحقيق رفاهيتنا.

قضية البلدان النامية غير الساحلية أحد الجوانب المهمة في السياسة الخارجية لباراغواي. عدم التماثل وسلبيات موقعنا الجغرافي سبّبا وما برحا يسببان مشكلة كبيرة لا يمكن التخفيف

من حدتها إلا بالاعتراف الدولي والمعاملة الخاصة والتفضيلية من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو، معاملة تسعى إلى ضم باراغواي إلى العالم المعولم.

في ذلك الصدد، جرت الإشارة، في ١٢ أيلول/سبتمبر، أثناء الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد مؤخراً – وهو مجموعة تشرفت باراغواي بترؤسها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ – إلى ضرورة أن تعترف دول العبور، في المقام الأول، وسائر المجتمع الدولي، اعترافاً على النحو الواجب، بأوجه الضرر الواقع على بلداننا فيما يتعلق بالشروط اللازمة لتنميتها.

تود باراغواي أن تجدد هنا الإعراب عن التزامها بالسلام والأمن الدوليين. في السياق المحدد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤكد رغبتها السياسية في مواصلة إسهامها بالموارد البشرية اللازمة لهذه العمليات. على الصعيد الإقليمي، ننوه بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. زادت باراغواي قوام قواتها المنشورة ضمن بعثة الأمم المتحدة بأكثر من ١٠٠ جندي إظهاراً لالتزامها الراسخ بإعادة إعمار بلد شقيق دمرته ويلات الطبيعة.

أود أيضا أن أشدد على جهد والتزام المراقبين العسكريين الباراغوانيين في الحالة المتزايدة الصعوبة في الجمهورية العربية السورية، حيث بقوا حتى في أصعب الظروف. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجنود الذين يؤدون واجباتهم، في أجزاء كثيرة من العالم، متحلين بالتفاني، وهم يؤدون عملاً شاقاً، ويقدمون التضحيات في خدمة الأمم المتحدة. واليوم، يجب أيضا نتذكر جميعا التزام الدول الأعضاء بحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية في جميع البلدان والدفاع عن أمنها.

يساور باراغواي قلق متزايد إزاء نمو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في أسوأ مظاهرها، إلا وهي الاتجار بالمخدرات على النطاقين الواسع والمحدود، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمهاجرين وبالأشخاص، ضمن أمور أخرى. تلك الجرائم العابرة للحدود الوطنية تؤدي أساسا إلى اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. ولذلك، هناك حاجة لبذل جهود دولية مشتركة لمكافحة هذه الآفات بمواجهتها مباشرة. تؤكد حكومة باراغواي من جديد التزامها القاطع بمكافحة أنشطة المنظمات الإجرامية كافة، وتدعو إلى اتخاذ موقف أقوى من جانب البلدان المتقدمة النمو، حيث ينشأ معظم الطلب المرتبط بتلك الجرائم.

كما تؤكد باراغواي مجددا إدانتها الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولذلك السبب، قامت باراغواي، من خلال الأمانة العامة لديها المعنية بمنع غسل الأموال والسلع وبالتعاون الوثيق مع مؤسسات وطنية أخرى، ببذل جهد منسق لمواءمة إطارها القانوني والمعياري مع التزاماتها والتوصيات التي قدمتها المنظمات الدولية المكلفة بمنع الجرائم المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاكمة مقترفيها. وقد اعتمدنا القوانين والقرارات عملا بتوصيات فرقة العمل المعنية بغسل الأموال. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أُزيلت باراغواي من القائمة الرمادية لدى فرقة العمل، وهي الآن بفضل جهودنا مُدرجة في القائمة البيضاء، وهو ما نفخر به باعتبارنا عضوا في منطقتنا، وتماشيا مع التزامنا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن تعزيز احترام حقوق الإنسان على نحو كامل وإذكاء الوعي بشأنها في جميع أنحاء العالم يجب أن يظل من بين الالتزامات الثابتة والراسخة المدرجة في جدول أعمال منظمتنا. فانتهاكات حقوق الإنسان آفة يجب استئصالها من حضارتنا إلى الأبد.

وتؤكد باراغواي مجددا أن تطور الأمم لا يمكن تحقيقه إلا بكفالة المساواة الاجتماعية، وإيلاء الأولوية للاحتياجات الأساسية مثل التعليم، والصحة واستصلاح الأراضي. والنمو

بدون التنمية الاجتماعية لن يؤدي سوى لازدياد أوجه الإجحاف والظلم في العالم.

وتعمل حكومة باراغواي جاهدة على بناء نموذج إنمائي يولي الأولوية لإيجاد فرص العمل اللائق. وفي ذلك الصدد، نقوم بتشجيع وضع آليات ضمن إطار السياسات العامة للدولة تروم تحسين ظروف العمل. وتشمل هذه الآليات، أولا، إنشاء وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ثانيا، المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية ا بشأن العمال المترليين (رقم ١٨٩)، التي اعتمدها مؤتمر المنظمة في عام ٢٠١١ بغية تحسين ظروف عمل آلاف العمال المترليين في باراغواي، وثالثا، تنفيذ سياسة لإيجاد فرص العمل للشباب من خلال مقترح قانون يهدف إلى تمكين الشباب من الوصول إلى سوق العمل، أقره البرلمان الوطني بصورة جزئية.

ما انفكت حكومة بلدي، منذ تشكيلها، تؤمن وتلتزم بإحراز التقدم على نحو حتمي صوب كفالة المساواة من حيث الفرص والحقوق بين جميع سكان باراغواي. وفي ذلك الصدد، نحن لا نكل أبدا في كفاحنا الدائم من أجل تمتيع النساء بكامل حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ولإثبات التزامنا بتلك الراسخة، قررت حكومة بلدي، بمجرد توليها لولايتها، تعزيز مركز الأمانة العامة المعنية بمسائل المرأة إلى وزارة تنفيذية، وفقا لتوصيات الأمم المتحدة. وأخيرا، وفي ذلك السياق، لا يسعني سوى أن أعرب عن ارتياحنا لانتخاب باراغواي لولاية جديدة عضوا في لجنة وضع المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، والتزامنا الكامل إزاء ذلك.

والآن، أمام حكومة باراغواي، التي أفتخر بقيادتها منذ نهاية حزيران/يونيه، واجب دمقراطي تاريخي يتمثل في تنظيم الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وضمان طابعها السلمي والشفاف والنموذجي. وعندما يتولى الرئيس المقبل منصبه في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، ستتأكد سلامة النظام الديمقراطي في باراغواي. عندئذ، سأواجه أبناء بلدي والأجانب الذي يعيشون في بلدنا ويسهمون معنا في بناء مستقبلنا لأقول لهم: لقد أُنجزت المهمة. أسأل الرب والعذراء أن يعيننا ويباركا في أعمالنا حتى يتسنى لجميع أبناء باراغواي المضي قدما صوب المستقبل الذي نصبو إليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لويس فيديريكو غوميث، رئيس جمهورية باراغواي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد بويار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد بويار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بويار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس نيشاني (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا كل عام لنتبادل أوجه التحليل والآراء والتعليقات بشأن اتجاه الأحداث العالمية. كما نغتنم هذه الفرصة لتشاطر شواغلنا، ولكي نلتقي ونتفاعل ونحاول الالتزام على أكمل وجه بإيجاد الحلول المناسبة للتحديات الحالية والقادمة.

لقد مضى عام على الدورة الأخيرة، والعالم لا يزال يتغير. ومكنت التنمية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان مئات الملايين من تجاوز خط الفقر. والمجتمعات في جميع أنحاء العالم تعبر عن آرائها مُطالِبة بالمزيد من الحقوق وتفعيل المشاركة السياسية. وقد تحسنت مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان

وازدياد مشاركة النساء في الحياة العامة والاجتماعية كافة على الصعيد العالمي.

لكن، على الرغم مما بُذل من جهود وما أحرز من إنجازات وتقدم، هناك العديد من المسائل التي لا تزال تثير القلق.

ولا يزال تغير المناخ مصدرا رئيسيا للقلق، على الرغم من تعزيز الوعي به على الصعيد العالمي وبصورة غير مسبوقة. كما يشكل التدهور المتواصل للبيئة الاقتصادية العالمية مصدرا دائما للانزعاج في كل مكان. والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في مختلف أرجاء العالم تظهر مدى الأشواط الكبيرة التي لايزال يتعين علينا قطعها لتحقيق الأمن العالمي الذي نصبو إليه. وبالتالي، من المنصف بالتأكيد أن نتوقع من الأمم المتحدة، المنظمة التي وضعناها في قلب الهيكل الدولي، تعزيز استجابتها وكفاءتها وفعاليتها وشفافيتها.

وتحتفل ألبانيا هذا العام بالذكرى السنوية المائة لاستقلالها. وبينما نحتفي بذلك الموعد الهام، ونجري تقييما لتاريخنا على مدى العقود العشرة الماضية، نلاحظ بارتياح أن دولة ألبانيا جنت طيلة أكثر من نصف تلك المدة ثمار نجاح تعاونها مع الأمم المتحدة، وشاركت بفعالية في أنشطتها. وازداد التزامنا مع مرور الأعوام ليشمل كل جانب من جوانب أنشطة الأمم المتحدة تقريبا، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وفي السنوات الأخيرة، أولينا اهتماما خاصا للجهود الجارية بغية إصلاح منظومة المنظمة. وبما أن تلك المنظومة قد تطورت وأصبحت أنشطتها أكثر تعقيدا، فإن ضرورة زيادة الاتساق والفعالية على نطاق المنظمة برمتها صارت أكثر إلحاحا. ويتجلى ذلك بوضوح في مجال المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وفي حزيران/يونيه، وباعتبارنا بلدا من البلدان التجريبية لنهج توحيد الأداء، استضفنا المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى الخامس بشأن توحيد الأداء. واعتمد مؤتمر تيرانا وثيقة ختامية آمل أنها تضمنت توصيات ملموسة وقيمة على ضوء قرب موعد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وندرك الآن أن ما بدأ كفكرة تجريبية قطع أشواطا كبيرة في ظرف وجيز نسبيا. فقد ازداد عدد البلدان التي تنظر بصورة أوضح وأوثق في منافع تنفيذ الأمم المتحدة لبرامج المساعدة لديها بقدر أكبر من الاتساق والفعالية. لقد أثبت نهج توحيد العمل بصورة مقنعة وعملية الكيفية التي يمكن بها إنجاز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية، والكيفية التي يمكن بها للمنظومة أن تفعل أكثر من ذلك، بصورة أفضل وموارد أقل، في إطار جهودها لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي.

يشرفني أن أمثل بلدا ومجتمعا اشتُهِرعلى نطاق واسع بانفتاحه وتسامحه وقبوله للآخر. وربما يتميز الألبان بميزة فريدة في منطقتنا، وهي أننا على الرغم مما قاسيناه من المصاعب طيلة قرون من تاريخنا، دأبنا دوما على صون وتعزيز قيم الحرية واحترام الآخر التي تكتسي أهمية أساسية فيما يتعلق بالمفهوم المعاصر لحقوق الإنسان. ويتجلى احترام الألبان لحقوق وتفرد بعضهم بعضا أولا وقبل كل شيء في ما نعيشه من وئام نموذجي بين الأديان. وقد أبانوا بصورة ممتازة عن قبول الثقافات والأعراق والحضارات الأخرى واحترامها، وأولوا رعاية واهتماما خاصين لمن جاؤوا باحثين عن ملاذ آمن من فظائع الحرب. وخاطر الألبان بأرواحهم وأنفقوا أموالا تفوق بكثير طاقة اقتصادهم بغية إغاثة وإنقاذ المحتاجين الذين يدقون أبوابهم.

وعلى ضوء تلك الخلفية، لا تزال ألبانيا تؤمن إيمانا راسخا بالحوار فيما بين الحضارات، وتواصل المشاركة الفعالة في جهود تسوية الخلافات بين الأعضاء كافة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان. ولذلك

السبب، اختارت ألبانيا، التي تترأس حاليا مجلس أوروبا، شعار ”الوحدة في إطار التنوع“ موضوعا لها. فالحوار بين مختلف الثقافات والحضارات ينبغي أن يعتبر عملية متواصلة تتطلب التفاني وحسن النية والرعاية. وينبغي ألا نسمح للأعمال المتهورة التي تقوم بها بشكل متقطع بعض الجماعات بغرض التمويه أن تمنعنا من بذل جهد حقيقي للتوصل إلى تفاهم أفضل فيما بيننا في عالم يزداد عولمةً كل يوم.

وعلى الرغم مما شعرنا به من حزت وانزعاج جراء الفيديو السخيف الذي يستهدف عمدا ما يعتبره المسلمون في كل مكان من المقدسات، فإن الألبان، من المسلمين والمسيحيين على حد سواء، أعربوا عن استنكارهم بتجاهل هذا العبث. ونأسف لأن ردود الفعل تجاهه في بعض أنحاء العالم كانت مختلفة، ولأنه استُخدم لتأجيج العنف الأعمى من لدن جماعات غاضبة ويائسة، كانت له عواقب وخيمة. ويجب أن نكون واضحين: إن أي شكل من الإرهاب أو الأعمال المتطرفة التي تقترفها جماعات معزولة وخبيثة ينبغي ألا يتم إلصاقها بموقف أو سلوك مجتمع أو حكومة برمتهما. وما من سخط مشروع يمكن أن يبرر أعمال العنف غير المشروعة التي ينبغي للحكومات والمجتمعات والقادة السياسيين والدينيين أن يرفضوها بكل حزم. وإننا ندين باستنكار العمل الإرهابي الذي استهدف موظفي القنصلية الأمريكية في ليبيا ومبانيها، ونطالب بمعاقبة مقترفيه. كما ندين أي عمل من أعمال الاحتجاجات العنيفة على السفارات الغربية، التي تتمثل مهمتها في تعزيز التفاهم والتعاون فيما بين البلدان والدول.

لقد أصبحت ألبانيا مساهما مباشرا في الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بفضل سياستها الخارجية المستندة إلى السلام والعلاقات الجيدة مع جميع الدول، ومساهمتها المتواضعة لكنها مهمة في البعثات الدولية لحفظ السلام وحماية حقوق الإنسان من خلال سياسة حسن الجوار، فضلا عن جهودا للاضطلاع بدور معتدل وبناء في المنطقة.

وتشارك ألبانيا اليوم في بعثات حفظ السلام في العديد من العمليات الدولية في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأمنية الإقليمية الأخرى، بما في ذلك في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، والعراق وبلدان كثيرة أخرى. وبلدي يحيي ويدعم أي جهد صوب إحلال السلام واستتباب الأمن على الصعيد العالمي، وسيواصل دعم جهود الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهما من الأطراف الفاعلة من أجل تعزيز السلم والاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم.

لا يزال السلام والأمن على الصعيد العالمي يواجهان التحديات جراء انتشار الطغيان والقمع في مختلف أنحاء العالم. إننا نؤكد مجددا إدانتنا القوية للقمع الوحشي لأبناء شعب سوريا المحبين للسلام، الذين تُسفك دماؤهم بفعل الهجمات الوحشية التي يقترفها نظام فقد على نحو حتمي حقه المشروع في قيادة وتمثيل الشعب السوري. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات من يناشدون مجلس الأمن أن يتدخل ويمتثل لواجبه، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بغية صون السلم والأمن. ومن الصعب تصديق أننا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام أحداث مثل الأحداث الفظيعة التي تقع كل يوم في سوريا منذ عام ونصف، وأمام سقوط عشرات الآلاف من الضحايا واتساع نطاق المعاناة والتدمير المتعمد، الذي أعاد البلد فعلا عقودا إلى الوراء.

ألم يسبق لنا أن تعلمنا الدروس القاسية من أخطار مماثلة في المأساتين السابقتين في رواندا والبوسنة؟

إن ألبانيا تدعم عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل دعما كاملا. وتؤكد ألبانيا مجددا موقفها الداعم لحل الدولتين: دولة إسرائيل الآمنة ودولة فلسطين التي تملك مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب وفقا لقرارات الأمم المتحدة

وخريطة الطريق. لقد أنهك ذلك الصراع الذي لا ينتهي شعبي فلسطين وإسرائيل على حد سواء، وينبغي لقادتهما أن يتحملوا مسؤولية الاضطلاع بمسعى مشروع لمصلحة الحرية والسلام، برؤية بعيدة المدى ونية حسنة، ولمناهضة المتطرفين. إن العالم توّاق إلى أن يرى عملية السلام في الشرق الأوسط تخرج عن نمطها المتسم بالركود وتصبح نموذجا ملهما للتوافقات لا غنى عنها رغم صعوبتها.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي الإيراني، الذي ما برح يثير تساؤلات خطيرة عن طبيعته بدلا من أن يقدم إجابات وضمانات، كما طلب منه على مر السنين. ويجب أن نمنع إيران من أن تشكل تهديدا نوويا.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سوف يحتفل بلدي بمرور مائة عام على استقلاله. وسنحيي ذكرى مرور قرن من الزمان شهد أحداثا متنوعة، لم تكن دائما مصدرا لسعادة كبيرة.

ولقد وصف الكثيرون الشعب الألباني بأنه يجيد النجاة من فصول التاريخ القاسية. وليسوا على خطأ في ذلك: فقد عانى الشعب الألباني حروبا لم يكن يريدها، ونزوحا قسريا من أراضيه، واعتداءات ومحاولات لإبادته، وتقسيمات جائرة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، قاوم ببسالة خمسة عقود من الشيوعية. وكان لكل ثمنه الباهظ. أما اليوم فنتطلع إلى المستقبل بأمل، بروح الخلاص، وبثقة قوية في أن القرن المقبل سيسوده السلام الدائم والتقدم الاقتصادي والانتعاش الثقافي والفكري.

إن منطقتنا، التي كانت ذات يوم من نقاط القلاقل الساخنة ومنطقة مريضة من مناطق أوروبا، قد اعتراها تحول عميق وإيجابي. فولدت ست دول جديدة من رحم يوغوسلافيا السابقة خلال العقدين الماضيين. وندرك جميعا أن ذلك لم يكن سهلا، ونعلم كلنا السبب في ذلك. ولكن ما يهم أكثر من أي شيء آخر هو أن المجتمعات في جميع بقاع المنطقة تتطور، وأشباح الماضي قد تركت مكانها للواقع الجديد، والسكان، وبخاصة الجيل الشاب، أكثر استشرافا للمستقبل.

وأود أن أشير هنا إلى أن إنشاء دولة كوسوفو المستقلة منذ خمس سنوات قد أصبح عاملا هاما من عوامل السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا. وقد أصبحت أكثر قوة وتغلبت على العوائق بجميع أنواعها التي أوجدها الذين لا يزالون عاجزين عن قبول الواقع ومواجهة الحقيقة. وكلما مر الوقت، اعترف عدد أكبر من الدول بكوسوفو المستقلة وتقبلتها — وهي تمثل ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد قضت فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881)، الصادرة في عام ٢٠١٠ بناء على طلب محدد من صربيا، بوضوح بأن استقلال كوسوفو يتفق مع القانون الدولي. ومنذ بضعة أيام فقط، بلغت جمهورية كوسوفو مستوى آخر من توطيد دعائم الدولة بانتهاء مرحلة الاستقلال بإشراف من المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلطات كوسوفو على ما تحرزه من تقدم مستمر في بناء الدولة الديمقراطية والمجتمع متعدد الأعراق وتعزيزهما، وأناشد جميع البلدان التي لم تعترف بكوسوفو بعد أن تجري استعراضا وتقييما لواقع منطقة جنوب شرق أوروبا غير القابل للتغيير. إن الاعتراف بكوسوفو لهو عمل من أعمال إقرار العدل لشعب عانى أطول مما ينبغي، وهو يمثل مساهمة صافية في سلام البلقان واستقراره.

وقد استمعنا من قبل، ونحن على استعداد لأن نصغي من جديد، لنفس الحجج الواهية القديمة من صربيا فيما يتعلق بكوسوفو. وما عجزت الحرب عن عمله، لن تفلح الدعاية في تحقيقه كذلك. وبينما يتكلم قادة صربيا عن التقسيم وإعادة رسم الحدود، وبينما يصدرون بيانات مثيرة للقلق ينكرون

فيها الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، يحق للإنسان أن يسأل عما إذا كان الماضي سيظل يخيم على الحاضر هناك، فيطمس الواقع ويشوه رؤيتهم للمستقبل.

لقد حافظت ألبانيا على نمو اقتصادي إيجابي قوي بالرغم من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأتاح الأخذ بسياسات احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية راسخة الجذور تركز على الخصخصة، والنزاهة الضريبية والانفتاح التجاري ومناخ الأعمال التجارية وقطاعا الطاقة والمال للاقتصاد الألباني أن يصبح أكثر الاقتصادات مرونة في جنوب شرق أوروبا. وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢، كان متوسط النمو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ عام ٢٠٠٨، كانت لدى ألبانيا ضريبة موحدة قدرها ١٠ في المائة؛ وانخفضت الضريبة على الشركات من ٢٥ في المائة إلى ١٠ في المائة؛ وانخفضت ضريبة الدخل الشخصي من ٢٣ في المائة إلى ١٠ في المائة؛ وألغيت ببساطة عشرات الرسوم.

ويضع تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ألبانيا في المرتبة الثامنة والسبعين من بين ١٤٢ بلدا/اقتصادا. أما تقرير البنك الدولي ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٢: ممارسة الأعمال في عالم أكثر شفافية، فيضع ألبانيا في المرتبة الثانية والثمانين من بين ١٨٣ اقتصادا من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وفي مجال الحصول على الائتمانات تحتل ألبانيا المرتبة الرابعة والعشرين وفي مجال حماية المستثمرين تحتل المرتبة السادسة عشرة، مما يجعلها بين أكثر البلدان قياما بالإصلاح.

وفي طريقنا نحو التنمية المستمرة والتقدم والرخاء، سنواصل مشاركتنا الكاملة والتزامنا الكامل بتنفيذ جميع الإصلاحات واتخاذ كافة التدابير المطلوبة للمضي بنجاح على الطريق إلى الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. وليس هذا أحد البدائل، وإنما هو خيار طويل الأجل نسعى لتحقيقه بحرص على مر السنين، ونحن مصرّون على أن يتحقق.

وفي الأسابيع المقبلة، نتوقع أن يتخذ مجلس وزراء الاتحاد الأوربي قرارا بالموافقة بشأن طلبنا الحصول على مركز البلد المرشح لعضوية الاتحاد. وسيشكل هذا القرار القائم على الجدارة نقطة فارقة أخرى في رحلة ألبانيا إلى الاندماج الأوروبي وسيرفع من مستوى التزاماتنا ومسؤولياتنا ضمن هذه العملية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن ألبانيا لا تزال على التزامها بالتعاون الدولي وأنها مصممة على مواصلة تقديم إسهامها في دفع عجلة السلام والحرية والأمن، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة والازدهار، وأخيرا ولكن ليس آخرا، وحماية البيئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد محمد يوسف المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا.

اصطُحب السيد محمد يوسف المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد

محمد يوسف المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس المقريف: يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأثني على الطريقة التي أدار بها السيد ناصر عبد العزيز النصر الدورة الماضية. كما أعرب عن عظيم الامتنان والتقدير للسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود التي يبذلها في سبيل تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

منذ ثلاث سنوات، وقف طاغية حكم بلادي اثنتين وأربعين سنة باستبداد وقهر على هذا المنبر ومزّق نسخة من ميثاق الأمم المتحدة، قائلاً إنه لا يعترف بسلطة الوثيقة. واليوم أقف على ذات المنصة لأؤكد تأييد بلادي لميثاق الأمم المتحدة واحترامها له.

كما أقف أمامكم اليوم، وأمام العالم بأسره، لأقدم الاعتذار عن كل ما سببه ذلك الطاغية من أذى وإجرام في حق الكثير من الأبرياء وما مارسه من ابتزاز وإرهاب في كثير من الدول. وأؤكد أن الشعب الليبي عازم على بناء دولة تحْسن الجوار وتحترم التزاماتها الدولية وتحترم حقوق الإنسان، وتؤمن بأن السلام الحقيقي لا يستتبّ في العالم ما لم يكن ضمير كل فرد فيه مفعما بالسلام. إن ليبيا ستكون أرض سلام وأمن وقوة دائمة من أجل السلام.

أتحدث اليوم أمام هذا الجمع الدولي الموقر، حاملا لكم تحيات شعب ليبيا، الذي هبّ في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ مفجرا لثورة عارمة شاملة، هزت أركان نظام الطاغية معمّر القذافي، الذي أعلن أنه سيحرق ليبيا، سيدمرها، سيجعلها تسبح في بحر من الدم. فقتل آلاف المدنيين، وجنّد المرتزقة من كل مكان. استباح الأعراض؛ أمر كتائبه ومرتزقته باغتصاب الفتيات القصّر. دمّر المدن، لكن شعبنا لم يخضع، ولم يتردد. قدم عشرات الآلاف من الشهداء، ومن الجرحى والمفقودين. كان ثمن الحرية هو الأرواح والدم، والأطراف المبتورة، والشباب المفقودون.

من هذا المكان، وباسم الشعب الليبي، أحيي منظومة الأمم المتحدة التي وقفت مع شعبنا، مع إرادة الحرية، ضد جنون الدم، وهوس الإبادة، وأصدرت القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و١٩٧٣ (٢٠١١)، عبر مجلس الأمن الدولي، لحماية الأبرياء في ليبيا من الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

أقف أمامكم اليوم ممثلا للشعب الليبي، الذي اندفع يبني مؤسسات الديمقراطية غداة إسقاط الدكتاتورية. ورأى العالم الليبيين يجرون أول انتخابات حرة شفافة، فتم انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي أتشرف بانتخابه لي في سُدّة رئاسته. وقد قدم لنا العالم من خلال الأمم المتحدة المساعدة الكاملة والصادقة من أجل هذا الإنجاز.

في ثورة الحرية، وفي تحدي تأسيس الديمقراطية، كان ضمير العالم معنا، وكذلك سواعده وعقله، حيث تنادى الخيّرون لدعمنا من كل مكان.

ومن بين هؤلاء، كان العقل والضمير، ومضة الحب، رسول الصداقة، السفير كريس ستيفنز، الذي جاء إلى ليبيا بعد انطلاق ثورة الحرية. ملأ بنغازي ولامس أحاسيس الناس، وتجول بين طرابلس وجبل نفوسة وكل أنحاء ليبيا. تحدث مع الجميع بلغة عربية باسما ودودا. هذا الدبلوماسي الإنسان تسرّب في وجدان النسيج الاجتماعي والعاطفي الليبي. كان يوم الحزن في كل ليبيا يوم امتدت له يد الغدر الآثمة الحاقدة، وقتلته مع ثلاثة من أعوانه. نعبّر للشعب الأمريكي الصديق عن أحرّ التعازي في هذا الفقيد الصديق لشعبنا. لقد خسرته ليبيا مثلما خسرته أمريكا.

ونؤكد للحكومة والشعب الأمريكي أن هذه الفاجعة ستزيد من تضامننا وتلاحمنا، من أجل ترسيخ الآمال والأهداف التي آمن بها السفير كريس ستيفنز. وسنهزم مخططات الإرهابيين المتخلفين، الذين لا يمثلون ليبيا ولا يعبّرون عن الإسلام، دين التسامح والمحبة والسلام.

وكما قال الرئيس أوباما من على هذه المنصة منذ يومين ”إن مستقبلنا سيحدده أناس مثل أمثال ”كريس ستيفنز“ وليس أناس من أمثال قتلته (أنظر A/67/PV.6).

وفي هذا السياق، أود أن أعزي الشعب الليبي عامة ومدينة مسراطة خاصة في الثائر المناضل عمران جمعة شعبان الذي انضم إلى موكب الشهداء منذ أيام قليلة خلت.

أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للتفهم الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذا الحادث، وأؤكد أن بلادي عاقدة العزم على ملاحقة الجناة وتقديمهم إلى العدالة، وستبذل بلادي قصارى جهدها من أجل تعزيز الحماية اللازمة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية وضمان سلامة أعضائها ومقارها وجميع ضيوفها الأجانب.

إن هذا الحادث الأليم لا يعبر عن مشاعر الشعب الليبي الذي عرف عنه الاعتدال، والوسطية، وحسن الضيافة، والعرفان بالجميل. ولعل المظاهرات الحاشدة المنددة والمستنكرة لهذه الجريمة النكراء في مدينة بنغازي وغيرها من المدن الليبية خير دليل على حقيقة مشاعر الشعب الليبي ورفضه لكافة مظاهر العنف والتطرف مما يؤكد أن ليبيا لن تكون أبدا بإذن الله حاضنة للجماعات المتطرفة وستكون دوما بلدا مسالما ومسلما يسوده الاعتدال وتسوده الوسطية.

ليبيا الجديدة ستكون مؤسسة على الديمقراطية والانفتاح والشفافية ومحاربة الفساد وتمكين المرأة والشباب وستكون للجميع وبالجميع، وفي ذات الوقت فإنه لا يفوتني التنديد بحملات الإساءة للدين الإسلامي ولرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم والتي تثير المشاعر وتحرض على الكراهية وتهدف إلى الاستفزاز وتوتر العلاقة بين الحضارات وتجتاز مفهوم حرية التعبير والرأي. الأمر الذي يجعل من الضرورة أن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاقا يدعو إلى اجتناب استفزاز مشاعر الشعوب، ويجرم المساس برموز سائر الأديان، وانتهاك المقدسات. ونحن بوصفنا مسلمين إذ نؤمن إيمانا مطلقا بوحدة الإنسانية وأخوة كافة البشر، نؤكد دعمنا للحوار بين الأديان وإلى التعاون والتسامح والمثل والقيم الإنسانية الخالدة. ومن هذا المنطلق تؤيد بلادي المبادرات والفعاليات الخاصة بحوار الحضارات والثقافات والأديان في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية.

شهدت ليبيا منذ قيام ثورة ١٧ شباط/فبراير المجيدة عام ٢٠١١ تحولات هامة بفعل انتفاضة الشعب الليبي ضد الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، التي لم تقف عند حد تغيير شكل نظام الحكم المستبد، بل تعدت إلى العمل على إحداث تحول كامل نحو نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على أساس احترام وتعزيز حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة والالتزام بمبادئ وأحكام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

لعلكم تابعتم التطورات السياسية المتتالية التي شهدتها ليبيا خلال الشهور القليلة الماضية على طريق التحول الديمقراطي، والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي سيشرع عبر لجنة تأسيسية في صياغة الدستور الدائم لليبيا، وتشكيل أول حكومة مؤقتة، عقب الانتخابات التي تمت بطريقة ديمقراطية شفافة شهد على نزاهتها المراقبون الدوليون.

ويجري العمل الآن على إعادة بناء وتنظيم وإصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها أجهزة الشرطة والجيش الوطني

والقضاء، ويجري العمل أيضا على تنفيذ خطط وبرامج استيعاب ودمج الثوار في وزارتي الدفاع والداخلية وبقية مؤسسات الدولة.

وقد برزت على مسرح الحياة السياسية ولأول مرة منذ الاستقلال الأحزاب السياسية وتحققت حرية الصحافة والتعبير، وحرية التجمع والتظاهر بدون شروط، وحرية تكوين المؤسسات المدنية والنقابية وإقامة الندوات الفكرية والسياسية والاجتماعية بدون قيد، مما أدى إلى حوار حر ومشاركة فعالة لجميع أطياف الشعب وفي جميع أنحاء البلاد.

لقد شهدت فترة النظام السابق وعلى مدى أربعة عقود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تمثلت في التعذيب، والاعتقالات دون محاكمة، والقتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، وانتهاك كرامة المواطن وإساءة معاملته، وعند اندلاع ثورة ١٧ شباط/فبراير في شكل احتجاجات سلمية قابلتها كتائب النظام السابق بالرصاص وبالقمع الوحشي، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. فقرر مجلس حقوق الإنسان تعليق عضوية ليبيا في المجلس، وشكل لجنة دولية لتقصي الحقائق، في خطوة عبرت عن إدانة المجتمع الدولي لتلك الانتهاكات. وقد رصدت اللجنة خلال زيارتها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات النظام وأيضا خروقات من قبل بعض الثوار، الأمر الذي اقتضى من السلطات الليبية إيلاء ملف حقوق الإنسان أهمية خاصة واتخاذ العديد من الإجراءات.

هناك من يتساءل ”هل كان الربيع العربي جديرا بالاستحقاق أو بالتأييد؟“ إلى هؤلاء أقول: هل كان من الأفضل أن تستمر النظم الدكتاتورية الفاسدة عقودا أخرى، يمارس فيها الاستبداد والقهر والظلم والتعسف والاستغلال والفساد وانتهاك أبسط حقوق الإنسان وكبت الحريات والديمقراطية وسلب ثروات الشعوب، مما يدفع البعض في صفوف هذه الشعوب المقهورة إلى التطرف ويجعلهم عرضة للانسياق وراء من لديهم أجندة خاصة تتنافى مع السلم والأمان، وتتخذ العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها.

إن الديمقراطية لم تتحقق في فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية بعد سنة أو حتى عقد من الزمن، ولا في دول العالم الأخرى التي تحررت، بل تلتها مراحل من عدم الاستقرار وأحيانا حروب أهلية دامية طويلة، واحتاجت إلى أمد طويل لتستقر ويستتب فيها الأمن وتبني مؤسساتها الديمقراطية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أننا في مرحلة بناء ليبيا الجديدة تواجهنا تحديات وتهديدات بالغة الخطورة على الأمن الوطني والإقليمي ناجمة عن النشاطات غير المشروعة لأبناء القذافي، وعناصر النظام السابق الملاحقين قضائيا الذين وجدوا لهم مأوى في دول الجوار وبعض الدول الأخرى يمارسون منها أنشطة إجرامية تهدد الأمن والاستقرار في ليبيا.

كما تواجهنا تهديدات ومخاطر أمنية أخرى، من قبيل تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والمتاجرة بها. وكما تعلمون فإن طبيعة ونطاق هذه المخاطر المتعلقة بالأمن الوطني والحدودي تتطلب استجابة ثنائية ومتعددة الأطراف، تعزز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وترجمة لذلك استضافت بلادي في شهر آذار/مارس الماضي المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود أسفر عن خطة عمل طرابلس للتعاون الحدودي التي نصت على إنشاء آليات وهياكل مشتركة للتعاون والتشاور وتبادل المعلومات والخبرات والاتصالات حول أمن الحدود.

من ضمن أولوياتنا الوطنية ضمان حقوق ليبيا في استعادة الأموال المنهوبة من خزينة الدولة والمهربة إلى الخارج، وهي أموال يتم توظيفها في تمويل العمليات والأنشطة الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في الداخل وينعكس ذلك على دول الجوار. ومن على هذا المنبر أدعو جميع الدول

إلى التعاون مع ليبيا ومساعدتها في استعادة تلك الأموال. كما نؤكد مطالبتنا للدول الصديقة ضمان الحقوق الخاصة بالاستثمارات الليبية وممتلكات الدولة الليبية في تلك الدول وضمان عدم المساس بها، لا سيما في بعض بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، حيث تعرض بعضها لإجراءات قسرية من قبل بعض الحكومات.

وفي هذا الصدد، ندعو دول العالم إلى التعاون للقضاء على الفساد وتهريب الأموال وندعو المؤسسات المالية، وخاصة في الدول الغربية وبعض الجزر، إلى أن تتحمل مسؤولياتها ولا تسمح بقبول الأموال المختلسة والمهربة وخاصة من طغاة العالم الثالث الذين يستنزفون ثروات شعوبهم ويخفونها بطرق ملتوية وتحت اسم شركات وهمية.

في آذار/مارس ٢٠١٠، نشرت منظمة النزاهة المالية العالمية تقريرا يقدر إجمالي الودائع فيما يسمى بـ ”الأوف شور“ بعشرة ترليون دولار أمريكي، ونتطلع إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد من قبل أكثر من ١٣٠ بلدا كخطوة رئيسية في تعزيز التعاون بين الدول للانضمام إلى جهود محاربة الفساد ومساعدة بعضها البعض في استرداد الأصول المنهوبة.

تولي بلادي كل اهتمام وعناية لمهام بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا الهادفة إلى مساعدتها على استعادة الأمن والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية ودعم العملية الانتخابية وتعزيز حقوق الإنسان وتطوير الأجهزة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والنهوض بالمرأة، وفي هذا السياق لا يفوتنا الإشادة بالإسهام الكبير الذي قدمته البعثة برئاسة السيد ايان مارتن طيلة الفترة الماضية، رغم ما واجهته من صعوبات وتحديات وهو أمر طبيعي ومتوقع في المرحلة الانتقالية، كما نود الترحيب بتعيين السيد طارق متري رئيسا جديدا للبعثة متمنين له التوفيق والنجاح، مؤكدين استمرارنا في تقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة البعثة.

تحرص ليبيا في عهدها الجديد على احترام كافة تعهداتها بمقتضى العهود والمواثيق الدولية الخاصة بنزع السلاح، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهي على استعداد تام للتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما يؤمن خلق مناخ دولي ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص النهائي من أسلحة الدمار الشامل. كما أنها عاقدة العزم على إعادة النظر في باقي الصكوك الدولية التي لم تنضم إليها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، حال اعتماد الدستور الدائم وتشكيل الحكومة والبرلمان المنتخب.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات قمعية واستيطانية، وتهويد لمدينة القدس، وهدم الممتلكات، وتجريف الأراضي، وسرقة المياه، وتشريد العائلات الفلسطينية، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، ويتطلب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه ذلك باتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل وقف العدوان الإسرائيلي، وتوفير الحماية الكاملة للفلسطينيين، وإيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية، من خلال تحقيق سلام شامل وعادل، وانسحاب الإسرائيليين من كافة الأراضي العربية المحتلة، وضمان عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

إن ما يعانيه الشعب السوري الشقيق يفوق كل تصور، فقد أسرف النظام الحاكم في قمع مواطنيه واستباحة دمائهم وأعراضهم، الأمر الذي أفقده شرعيته. ولوضع حد لهذه المأساة، تطالب ليبيا مجلس الأمن بالتصرف بسرعة وفقا

لمبدأ مسؤولية الحماية واتخاذ الإجراءات الفورية لإنهاء كافة أشكال القتل والعنف والتدمير وإيجاد مخرج لهذه الأزمة من خلال الانتقال السلمي للسلطة، وبما يضمن المطالب المشروعة للشعب السوري، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق توافق بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ودعم جهود السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

تدين ليبيا ما تتعرض له الأقلية المسلمة ”الروهينجا“ في ميانمار من ظلم اجتماعي وسياسي وتنكيل وتقتيل على أساس عرقي وديني، تمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية. وتطالب المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان التدخل الفوري لوضع نهاية لهذه المأساة وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن أعمال العنف والقتل وتقديمهم للعدالة، وضمان حق تعويض الضحايا، وتأمين عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

ظلت بلداننا تجتمع سنويا في هذا المحفل منذ تأسيس الأمم المتحدة بغية تجسيد وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها. ولقد حققنا الكثير من الإنجازات وأمامنا الكثير من التحديات مثل إصلاح الأمم المتحدة، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والحد من الفقر والجهل والمرض والحروب والصراعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة وضمان سيادة القانون، ومكافحة العنصرية والكراهية والتعصب.

إن ليبيا تؤكد على عمق انتمائها الأفريقي، وعزمها على تحويل سياساتها وعلاقاتها مع أفريقيا والعالم التي كانت قائمة على المزاج الفردي والابتزاز، إلى علاقات قائمة على أسس ثابتة وراسخة لمصلحة الشعوب. وليبيا الجديدة تقطع صلتها بالممارسات البغيضة وتمد يدها لفتح علاقات جديدة مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر.

في الختام، أتمنى أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق في معالجة كافة المسائل المعروضة على جدول الأعمال، وأن تسود روح التضامن والتعاون من أجل خلق عالم أفضل ينعم بالأمن والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد يوسف المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام لليبيا، خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد ثيرنس سينونغوروزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد ثيرنس سينونغوروزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بفخامة السيد ثيرنس سينونغوروزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سينونغوروزا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): إنه من دواعي سروري البالغ أن أخاطب اليوم الممثلين هنا لأعرب عن تهانينا للسيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، ولحكومته أيضا. كما أشكر سلفه، السفير ناصر عبد العزيز النصر على عمله الممتاز خلال فترة رئاسته. إضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري

للأمين العام بان كي – مون لعمله الذي زخر بالخير والرفاهية للدول الأعضاء وشعوبها.

يشرفني ويسرني أن أتكلم من هذا المنبر بشأن القضايا الراهنة التي تكتسي أهمية كبيرة لبلدي وللعالم. وإنه لمن دواعي سروري خاصة أن بوروندي تشهد الآن نقطة تحول حاسمة وتاريخية. ما يجب أن أقول تحدث عنه بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي في العام الماضي في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. أثر التطور الرئيسي في الأحداث تأثيرا خاصا على تاريخ بلدنا منذ الاستقلال. وتضطلع المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا الآن بالمهام الموكلة إليها من قبل الشعب الذي ينعم بالسلام، ومن ثم، في نهاية مدة خدمتها، تفسح المجال للمؤسسات الأخرى المنتخبة ديمقراطيا أيضا.

قبل أكثر من عامين، في عام ٢٠١٠، نظمت بوروندي انتخابات ديمقراطية للمرة الثانية منذ عام ٢٠٠٥، أسفر ت عن إنشاء مؤسساتنا الجمهورية الحالية، التي تعمل بشرعية في مناخ متجدد من السلام والأمن. ويوفر لنا ذلك التطور شعورا كبيرا بالارتياح، ويحق للشعب البوروندي الفخر بذلك. في الواقع، في حين واجه بلدي أزمات على جبهات متعددة، عانى في ظلها الشعب من الاستتراف الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والخلاف السياسي، الذي أدى إلى إضعاف الروح المعنوية للشعب، يقوم هذا الشعب ذاته الآن بالوقوف تدريجيا على أقدامه من جديد ويعيد اكتشاف الأمل بينما يتطلع إلى المستقبل. يوضح هذا الاتجاه الإيجابي بشكل قاطع القطيعة التامة مع دوامة العنف وعدم الاستقرار التي استمر ت لعقود.

وبفضل جهود الشعب البوروندي الجماعية وقوته وروحه، فضلا عن دعم شركائنا، أستطيع أن أؤكد هنا والآن أن السياسات التي بدأت في عام ٢٠٠٥ والتي نفذت بعد ٢٠١٠ قد حققت نتائج مشجعة للغاية في العديد من المجالات. وكما ذكرت آنفا، في المجال السياسي عقد بلدنا انتخابات ديمقراطية مرتين في الماضي القريب، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. أنشأنا المؤسسات الديمقراطية – السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ – وتمثل جميعا عناصر مختلفة من السكان في بوروندي، وفقا للتوازن العرقي والجنساني المتفق عليه في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي أدرج في الدستور الذي يحكم الشعب البوروندي اليوم. يسعدني أن أشير إلى أن تكوين مجلس الشيوخ يظهر التكافؤ بين الجنسين إذ تحتل بوروندي المرتبة الثانية من حيث تمثيل المرأة في مجالس الشيوخ في العالم. إنها خطوة هامة وجريئة إلى الأمام، لأنه، بدلا من الاكتفاء بالحد الأدنى المنصوص عليه في الدستور، اختارت حكومتنا طوعا أن تذهب أبعد من ذلك، لكفالة تمثيل أغلبية السكان من النساء بشكل جدي في مؤسسات البلد.

وفي إطار سعي الحكومة الحاسم نحو التغيير، أنشأت في وقت لاحق لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم. وشرعت في تبني سياسة عدم التسامح الرامية إلى القضاء على الفساد وسوء استخدام المال العام، وهو الآفة التي دمرت المجتمع البوروندي لعدة سنوات، وكذلك وضعت آليات إنفاذ مناسبة. لا يزال أمامنا طريق نقطعه، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، ولكن هياكل بلوغ الغايات راسخة. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وقع أيضا مسؤولون حكوميون، بمن فيهم الموظفون في المناصب العليا، عقود الأداء، التي تضع الأساس لثقافة المساءلة، الأمر الذي يعد ضروريا بالنسبة للأنظمة الديمقراطية. ويخضع أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين إلى عملية تقييم دورية بناء على تلك العقود. وإذا ارتقى مستوى أدائهم إلى معايير الأداء المتفق عليها يحتفظون بمناصبهم، وإذا لم يتم ذلك يُستبدلون بغيرهم.

يدعو اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي إلى آليات العدالة الانتقالية. نعمل من أجل التوصل إلى نظام العدالة الانتقالية الذي سيؤدي إلى إحداث توازن بعناية وبدقة بين متطلبات المصالحة الوطنية وتلك المتعلقة بالعدالة.

ونحن بحاجة إلى إنشاء آلية تطرد أشباح الماضي وفي الوقت نفسه لا تترك مجالا لأي نوع من الانتقام وتصفية الحسابات؛ وبعبارة أخرى، آلية لاستجلاء الحقيقة ولضمان عدم تكرار الأعمال المعنية. وعقدت مشاورات وطنية في عام ٢٠٠٩، ونشر التقرير ذو الصلة. وأنشئت لجنة فنية كلفت بتمهيد الطريق لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. واقترحت تلك اللجنة اعتماد منهجية في تقريرها الختامي، الذي قدم عبر القنوات المناسبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وكانت الحكومة تأمل بإنشاء اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ولكن تعين تأجيل ذلك القرار لأن المطلوب إجراء المزيد من المشاورات، إضافة إلى تقديم اقتراحات محددة بشأن ولاية اللجنة وتشكيلها، ومعايير اختيار أعضائها والمسائل المتعلقة بميزانية تشغيلها.

وإلى جانب تلك الإنجازات في المجال السياسي، نفذت الحكومة مشروعا كبيرا للبناء الاجتماعي أسفر عن نتائج ايجابية. ومكنت التدابير الرامية إلى توفير التعلم المجاني للأطفال في سن الالتحاق بالمدارس الإبتدائية الملايين من صغار البوروندين من الالتحاق بالمدارس، في حين أدت الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة إلى تحسن كبير في الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وستساعدنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ذلك الصدد في المستقبل القريب. وأيضا، بمشاركة السكان في العمل المجتمعي، شيد في فترة لم تتجاوز ثلاثة أعوام ٢٠٢٤ مدرسة و٨٠ مركزا صحيا وأكثر من ٢٠٠٠ بئر للمياه الصالحة للشرب.

وفي ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، تواصل بوروندي تحسين هيكلها الأساسي الاقتصادي، بما في ذلك إدارة الماليات العامة وتحسن مناخ الإعمال التجارية والحكومة الرشيدة. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بالعودة التدريجية والمنظمة للمشردين وإعادة اللاجئين إلى وطنهم. وبذلت جميع تلك الجهود ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو وتخفيض حدة الفقر ورؤية عام ٢٠٢٥ والأهداف الإنمائية للألفية. ومن ضمن إجمالي ٨٠٠٠٠٠ لاجئ تم إحصاؤهم في تعداد السكان للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١، عاد الجميع إلى بلدنا باستثناء ٣٧٠٠٠ لاجئي موجودين في مخيم متابيلا ويتوقع عودتهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. أما بالنسبة للمشردين داخليا، فقد عاد العديدون بالفعل إلى ديارهم. وقبل فترة قصيرة استكملنا إجراء دراسة استقصائية لتحديد سمات المشردين الذين ما زالوا في الموقع، وستحدد الدراسة، في ضوء الرغبات التي عبروا عنها، أكثر المعالجات المناسبة والإنسانية لحالتهم.

ولا يزال يتعين استكمال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين وهي تمثل خطرا أمنيا حقيقيا. ومع إن من الصحيح أنه وقعت بعض حوادث العنف المعزولة هنا وهناك في البلد، فإن ذلك ليس حكرا على بوروندي. فإعمال اللصوصية، التي تقع على نطاق ضيق في بوروندي، تحصل أيضا في أماكن أخرى، في العديد من البلدان. والحكومة مصممة على القضاء على جميع أشكال الإجرام، بما في ذلك السطو المسلح. وهي تعتبر استتباب الأمن شرطا لا غنى عنه لكل أوجه التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك السبب باشرت الحكومة إجراء إصلاحات في ذلك الصدد. ورفع الكفاءة المهنية لقوات الدفاع والشرطة ولنظام العدالة لضمان حقوق المواطنين والأجانب على السواء من ضمن التدابير التي

أدرجتها الحكومة في برامجها وستواصل تعزيزها بينما يمضي البلد قدما.

وفي مجال التكامل الإقليمي، أنشئت لجنة غير حكومية لوضع إستراتيجية وطنية للتكامل الإقليمي، بهدف تمكين بوروندي من تحقيق أفضل استفادة من مشاركتها في الكيانات دون الإقليمية وخفض جوانب القصور والحرمان الناجمة من الانضمام إلى المنظمات غير الإقليمية.

ووصل الإطار الاستراتيجي للنمو وتخفيض حدة الفقر إلى مرحلة متقدمة. وأحرزت الحكومة وتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام تقدما ملحوظا في عدد من المجالات، على النحو المشار إليه في نتائج الاستعراض الخامس للجنة بناء السلام الصادر في ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠١١. ولوحظ إحراز نتائج ايجابية في مجالات المسائل السياسية ومؤسسات بناء السلام والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والمجموعات الهشة والتكامل الإقليمي، على النحو المبين سابقا.

وبعد هذا الاستعراض الموجز للحالة الداخلية في بلدي، انتقل الآن إلى دور بوروندي وموقفها في ما يتعلق بمسائل دولية معينة. وفي ما يتعلق بمشاركة بوروندي في عمليات حفظ السلام، أود إن أقول إن بوروندي كانت إحدى البلدين اللذين شاركا في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وإنها تشعر بالسرور إزاءالأعمال التي أنجزها جنودها في ذلك السياق. وكما فعل الأمين العام بالفعل، فإن بلدي يشيد باعتماد الجمعة الوطنية التأسيسية في مقديشو للدستور المؤقت للصومال. وبلدي يهنئ ويشيد بالنواب والقادة الصوماليين على التطورات الجديدة الجارية الرامية إلى تطبيع حالة البلد وعلى التزامهم بإنهاء الفترة الانتقالية وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة تمثل جميع الصوماليين. وبوروندي على استعداد لتبادل تجربتنا مع الصوماليين بشأن مسالة تحقيق المصالحة الوطنية وفي تدريب جيش جمهوري وطني.

وبالنسبة للحالة الأمنية في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بوروندي، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تؤكد التزامها القوي بشروط ميثاق ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وببرتوكولاته ذات الصلة التي تضم تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية. ونحن أيضا دولة موقعة على الإعلانات التي اتفق عليها رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في تلك المنظمة في أديس أبابا في ١٥ تموز/يوليه وفي كمبالا في ٧ و٨ آب/أغسطس وفي ٧ و٨ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى بلدان المنطقة الأخرى، لا تزال بوروندي عازمة على البحث عن حلول لذلك الصراع من خلال الترتيبات الإقليمية القائمة ووفقا للقرارات التي اتخذتها بالفعل بلدان المنطقة دون الإقليمية في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ولا بد أن أعضاء الجمعية لاحظوا في سياق بياني أن حكومة بوروندي أحرزت تقدما لا يمكن إنكاره. ولكن لا تزال هناك تحديات رئيسية، لا سيما المحافظة على النمو الاقتصادي. وبالرغم من السياق المالي والاقتصادي الدولي غير المؤاتي، لا بد لبوروندي، بدعم شركائها، الخروج إلى بر الأمان. وغني عن البيان أن عدم النمو، إلى جانب الفقر، يعني قلة المدارس وقلة المستشفيات وإحراز تقدم أقل في مجالي الطاقة والبنية التحتية – وباختصار، نقص التنمية للبلد وشعبه.

وما من قائد جدير بهذا اللقب يمكن أن يترك مثل هذه الحالة الاقتصادية الكارثية للأجيال المقبلة.

لذا، فإنّ التوجيه والدعم ضروريان أكثر من أيّ وقت آخر لاقتصادات ضعيفة مثل اقتصادنا في بوروندي، على الرغم من التوقُّعات الاقتصادية الدولية المثيرة للقلق. ومهما يكُن اقتصادنا مستداماً على المستوى الوطني، فإنّه يبقى معتمداُ

إلى حدٍّ بعيد على الاقتصاد العالمي. وإنني أظلّ مقتنعاً بأنّ نطاق مكاسبنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سيواصل توسُّعه بإرادة شعب بوروندي والتزامه وحيويته، مدعوماً من أصدقائنا. ولن تدَّخر الحكومة من جانبها أيّ جهد للاستفادة من جهود جميع الأطراف وتنسيقها والتعاون معها، لتُكافح يداً بيد من أجل رفاه الشعب ورخائه، في بوروندي وفي العالم أجمع.

وأودّ أن أختتم كلمتي بالترحيب بالإجراءات المتَّخَذة من جانب الأمم المتحدة، التي مضت بالعالم قُدُماً بوتيرة متسارعة طوال السنوات الـ٦٧ من وجودها. كما أودّ أن أرى التغيرات المؤسسية المنشودة للمنظمة تراعي مصالح الدول الأعضاء، مع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إصلاح المنظومة واستكمالها.

وأخيراً، أتمنّى لرئيس الجمعية العامة كل النجاح طوال فترة ولايته. عاش التعاون الدولي! عاشت الأمم المتحدة! عاشت بوروندي!

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي تلاه للتوّ.

اصطُحِب السيد تيرينس سينونغوروزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي من المنصَّة.

خطاب السيد داني فُوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه نائب رئيس جمهورية سيشيل.

اصطُحب السيد داني فُوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل إلى المنصّة.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): أشعر بسرور عظيم في الترحيب بمعالي السيد داني فوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل، ودعوته لمخاطبة الجمعية العامّة.

السيد فُوري (سيشيل) (تكلَّم بالإنكليزية): إنَّ وتيرة التغيير في العالم الحديث، سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، تتحدَّى قدرتنا على التفاعل بأسلوب بنَّاء ومستدام وعادل. وفي مواجهة التغيير، يصبح دور الجمعية العامّة أكثر أهمية، كما ذكَّرنا رئيسها. وإننا نتوقَّع من الأمم المتحدة – أممنا المتحدة وجمعيتنا العامّة – أن تساعدنا في إيجاد الأرضية المشترَكة اللازمة للإجابة عن الأسئلة الكبرى في زماننا. ويمكننا أن نكون حقاً ”مجموعة الـ ١٩٣“، كما أشار رئيسنا آنفاً.

إنَّ سيشيل بصفتها دولة جزرية مُحيطية، تُدرك إدراكاً حقيقياً أنَّ تنمية منطقتنا ترتهن بكفالة قدرتنا على نزع فتيل الصراعات والتوتّرات عَبْر الدبلوماسية، وعلى تحديد إطار لنتشاطر على النحو المناسب جميع الفرص التي يتيحها لنا محيطنا. ففي المحيط الهندي، يساورنا قلق خاص بشأن مسألتين تشكلان تحدّيا للتطبيق السليم لسيادة القانون بشكل مستدام.: هما مشكلة القرصنة البحرية المستمرَّة، وحلّ الأزمة السياسية في مدغشقر.

فالقرصنة تغيِّر جذرياً علاقتنا بمحيطنا. إذ إنها تبعث الخوف والريبة. ولا يزال اثنان من مواطنينا محتجَزَين في الصومال، وطالما أنهما مفصولان عن أُسَرهما، فإن محيطنا يشكل خطراً على بلدنا، أكثر من كونه فرصة كما ينبغي أن يكون. ومن الواضح أنَّ إرساء سيادة القانون في الصومال هو الحلّ الحقيقي الوحيد والمستدام للقرصنة في الأجل الطويل. وإننا نرحِّب بالتحركات في الصومال، ومن جانب المجتمع الدولي لتعزيز تلك الجهود.

وتعمل سيشيل فعلياً مع الحكومة المركزية للصومال، فضلاً عن منطقتَي صوماليلاند وبونتلاند، لتتمكَّن من نقل السجناء

الذين حوكموا، لكي يُمضوا عقوباتهم في بلد منشئهم. وهذا جزء رئيسي من بناء سيادة القانون في الصومال. لكنّ هناك حاجة إلى المزيد من الموارد لتسريع إنشاء الهياكل الأساسية في تلك الأجزاء من الصومال، حيث أُرسي الاستقرار. ويتعيَّن علينا أن نحوِّل الخوف والريبة إلى أمل وتفاؤل في الصومال نفسه، فضلاً عن المحيط الهندي.

لقد التزمت سيشيل بإنهاء الإفلات من العقاب المرتبط بالقرصنة. إذ أصبحت القرصنة عملاً عالمياً، تُديره شبكة إجرامية عَبْر وطنية. وسيشيل في طور إنشاء مركز إقليمي للمقاضاة والاستخبارات لمكافحة القرصنة، بالتشارك مع حكومة المملكة المتحدة وأطراف دولية أخرى. وسيعتمد نجاح هذه المبادرة على

تعزيز التعاون الدولي. ونحن نعوِّل على عمل جميع شركائنا معنا لضمان حلٍّ حقيقي في الأجل الطويل لهذه المسألة.

(تكلَّم بالفرنسية)

إنَّ لجنة المحيط الهندي التي تترأسها سيشيل حالياً تقدِّر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، خدمة لمصالح شعوب دولها الخمس الأعضاء. والأزمة التي تواجه مدغشقر تشكل امتحانا حقيقيا للبلد ً. إنها تُغرِق السكان في صعوبات اقتصادية واجتماعية كبرى، وتؤثّر على المنطقة بأسرها. وتُواصل رئاسة سيشيل للَّجنة دعم تنفيذ خارطة الطريق التي أعدَّتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، نظَّمت اجتماعَين بين مارك رافالومانانا، الرئيس السابق، وأندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في سيشيل، بالوساطة الثنائية من الرئيسَين جيمس مايكل وجاكوب زوما، رئيس ثلاثية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذه المحادثات التي عُقِدت بتوصية آخر مؤتمر قمة للجماعة، تُمكِّننا من التطلّع اليوم إلى الإجراءات المفيدة والهامّة، بُغية العودة إلى نظام دستوري في مدغشقر، عَبْر الالتزام بالجدول الزمني الانتخابي الذي أعدَّته الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في مدغشقر.

وفي هذا الصدد، نودّ أن نُعرب عن آيات شكرنا للحكومة الانتقالية، التي أكَّدت مساهمتها في تمويل الانتخابات، عملاً بتوصيات الأمم المتحدة.

وهذا أيضاً أوان دعوة جميع الشركاء الدوليين إلى المساهمة في ضمان انتخابات عادلة وشفَّافة ومنصِفة في ذلك البلد، المتلهِّف لاستعادة مكانته على المسرح الدولي. فمن خلال الانتخابات، ستعود مدغشقر إلى سيادة القانون، ومن خلال سيادة القانون في مدغشقر، سنتمكّن من الاعتماد على التنمية المستدامة في المحيط الهندي.

(تكلَّم بالإنكليزية)

إنَّ احترام سيادة القانون يعني أيضاً ضمان ظروف مؤاتية للإنصاف والعدل في المنظومة الدولية بأسرها. فالدول الصغيرة الجزرية النامية توضع في أغلب الأحيان على الهامش في معظم الهيئات الدولية صانعة القرار. وتقترح سيشيل اعتبار تلك الدول مصدر فرص فريدة لاختبار السياسات والتكنولوجيات االبتكارية التي يمكن أن تفيد البشرية كلها. إذ يمكن لها أن تكون في طليعة الحلول التأسيسية في مكافحة تغيُّر المناخ.

وعلى سبيل المثال، اقترحت الشراكة الجزرية العالمية، التي تشترك في رئاستها سيشيل وبالاو وغرينادا، إلغاء ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من الاستعداد بشكل أفضل للتكيُّف لتغيُّر المناخ. فهناك عدد ضخم من هذه الدول لديها نِسَب ديون تفوق الـ ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن شأن مثل هذا الإعفاء من الديون أن يمنحها المزيد من المرونة في إطار ميزانياتها الذاتية للاستعداد لمواجهة تغيُّر المناخ، وهي بذلك تحمي بعض المناطق الأكثر حساسية بيئياً على الكوكب.

وعلى صعيد التقلُّب الشديد في الأسعار الدولية للوقود، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تُعزِّز صمودها عَبْر الاستثمار في الطاقة المتجددة. وإننا نرحّب ترحيباً حاراً بمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التي يتبنّاها الأمين العام، ونلتزم بتقديم دعمنا لإنجاحها. ومع أنَّ التكنولوجيا الأخيرة في الطاقة المتجددة تشكِّل غالباً إنفاقاً بارزاً من رأس المال، فإننا نستطيع على الأرجح، عبْر إعداد مشاريع تجريبية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن نبني اقتصادات قائمة على الطاقة المتجددة ١٠٠ في المائة، يمكن تكرارها بعدئذٍ على نطاق أوسع.

وأخيراً، من المهمّ جداً النظر في كيفية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل أفضل في إطار منظومة التجارة الدولية. ويمكن بسهولة إرساء الدعم المرتكز على التجارة لتلك الدول بدون تعطيل أو تشويه للتدفُّق العالمي للسلع والخدمات. وتعتمد الجزر اعتماداً خاصّاً على إتاحة التجارة مع أكبر عدد ممكن من البلدان. وفي سياق التحديات الراهنة أمام الأمن الغذائي، نحثّ على إزالة جميع العوائق التي تؤثِّر على التجارة مع الجزر، بما يشمل الحصار الاقتصادي على كوبا، لأنها لا تؤدِّي إلاّ إلى زيادة التحدّيات المتأصِّلة المرتبطة بالتجارة من موقع العُزلة. وبصفتنا دولة جزرية، نُدرك أنَّ المحيط يجب أن يصل بيننا لا أن يقسمنا. وقد أعطى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة زخماً جديدا لمفهوم الاقتصاد الأزرق.

كما أننا نُدرك جيداً أنَّ المحيط سيكون دائماً مساحة مشترَكة. وبصفتنا أرخبيلاً، فإننا متميِّزون بكوننا أوصياء على تلك المساحة. وفي هذه السنة، وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، اتفقت سيشيل وموريشيوس، وهما دولتان جزريتان صغيرتان ناميتان متجاورتان، على إدارة مشترَكة لمنطقة جرف قاري موسَّع، مساحته ٣،٠٠٠ كلم مربَّع. وهذا يعني أننا نتشارك المساحة لصالح تنمية شعبَينا. ونحن نتشارك المسؤولية والفرصة. ونعتقد أنّه يتعيَّن على جميع البلدان، كبيرة أو صغيرة، أن تُسهِم في جعْل هذا الكوكب عالَماً أفضل للعيش فيه.

لقد أعلنت سيشيل مؤخراًعزمها على الترشُّح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن عام ٢٠١٧، رهناً بموافقة الاتحاد الأفريقي. وإننا نفعل ذلك لأننا نعتقد أنَّ أصوات جميع البلدان هامّة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنيّة أو فقيرة. وبصفتنا أصغر بلد أفريقي، فإننا نُدرك تماماً أنه لا بُدّ لنا أن نناضل من أجل الاستقلال الاقتصادي لأفريقيا. ونحن مُلتزمون بمُثُل الاتحاد الأفريقي، على الأساس الذي حقَّقنا بمقتضاه حريتنا السياسية. ويتعيَّن علينا الآن أن نستثمر في الحرية الاقتصادية لأفريقيا أكثر من أيّ وقت آخر. كما علينا إيجاد الوسائل التي يمكن بها لنصيب أفريقيا من القوة التجارية والمالية أن يزداد بوتيرة أسرع. وعلينا كذلك تمكين المؤسسات الأفريقية. وتضمّ سيشيل صوتها إلى المطالبة بمزيد من الاستثمار في مصرف التنمية الأفريقي، بما يشمل البلدان الأفريقية نفسها، باستثمار احتياطيّاتها فيه.

كما علينا توطيد السلام في قارّتنا بجهود رائدة لإيجاد حلول لمشاكلنا، كالتي في الصومال ومدغشقر وأماكن أخرى في أفريقيا. وبصفتنا دول جزرية صغيرة نامية، فإنّ لدينا فهماً أوسع من أيّ وقت آخر للوسائل التي تُخضِع كوكبنا للتهديد من تغيُّر المناخ، ولضرورة التصرُّف الآن من أجل البشرية جمعاء. والأهمّ من كل شيء هو أننا، بصفتنا مواطنين على كوكب الأرض، ندرك أفراداً وبلداً أنَّ لقراراتنا عواقب أبعد من حدودنا. إنَّ لها عواقب على مستقبلنا وأطفالنا. وهذه كلّها مسائل يجب تقييمها بعناية، ومن المهمّ أن تؤخذ في الاعتبار جميع الأصوات في المناقشة. وإننا نشكر الجمعية على إيلاء الاهتمام اللازم لصوت سيشيل.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامّة، أودّ أن أشكر نائب رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي تلاه للتوّ.

اصطُحِب السيد داني فُوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل من المنصّة.

خطاب السيد خُضَير الخُزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه نائب رئيس جمهورية العراق.

اصطُحِب السيد خُضَير الخُزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق إلى المنصّة.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): أشعر بسرور عظيم في الترحيب بدولة السيد خُضَير الخُزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد الخُزاعي (العراق): ألتقيكم اليوم وأنا أحمل لكم أطيب التحيات وأحلى الأمنيات من أبناء العراق، التواقّين إلى المساهمة في توثيق عُرى المحبة والتعاون بين الشعوب والدول، في ظرف تشهد فيه بلادي تحوُّلاً بُنيوياً على جميع الأصعدة، يؤهِّلها لإعادة تشكيل الذات وتحقيق الإنجازات وترصين الحاضر، ليُطلّ بثقة على المستقبل، عَبْر قراءة واعية لتاريخها الذي أبدع أول حضارة على أرضه، انبثقت منها الكتابة وشُرِّعت فيها القوانين.

لقد نجح العراقيون في التأسيس لدولتهم الديمقراطية الاتحادية التعددية التي تستمد قوتها من وثيقة تنويرية متمثلة في دستور كتبه ممثلو الشعب وصوت عليه الجمهور. وذلك لكي يجسد آماله وطموحاته في حياة حرة كريمة ركائزها الحرية، والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، والمواطنة وحقوق الإنسان. ولقد استعاد العراق عافيته سياسيا واقتصاديا وأمنيا في فترة زمنية قياسية، وفي ظل ظروف صعبة للغاية كانت فيها قوى الظلام تراهن على الإرهاب لإفشال هذه التجربة. ولكن شعبنا استطاع بحمد الله أن يطوي تلك الصفحات السوداء بالهمة الوطنية العالية لجميع مكوناته وبالوعي الجماهيري المتميز مستندا في ذلك كله على خلفية حضارية تمتد إلى ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ عام وإلى ميراث إنساني عظيم تضافرت على إنشائه رسالات سماوية وتجارب إنسانية خيرة احتضنتها أرضنا الطيبة.

إن طموحنا المتجدد في بناء دولة عصرية حديثة ينعم شعبها بالحرية والتقدم والرفاه يحملنا على التحرك نحو إقامة علاقات صداقة طيبة ومتكافئة مع العالم كله في إطار منظومة دولية ذات مسؤوليات تضامنية محكومة بقواعد واضحة، تحصن العالم من المشكلات والأزمات التي نخشى أن تعصف باستقراره وازدهاره. والعراق الجديد حسم خياره باعتماده منهج التعاون والتنسيق مع المنظومة الدولية على صعيد السياسة والاقتصاد والتنمية. يأتي ذلك متزامنا مع قفزات نمو نوعية في الاقتصاد العراقي الذي يؤهله للعودة إلى فضاءات الاقتصاد العالمي والاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية انطلاقا من رؤية واقعية حققت طائفة من التطورات الإيجابية خلال السنوات الماضية.

كما يبين عدد من المؤشرات، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ليتضاعف معه نصيب الفرد العراقي من هذا الناتج، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤. كما نجحت الحكومة العراقية في وضع سياسة كفؤة للحد من التضخم وضبط الانفاق الحكومي، فضلا عن نجاحنا وبالتعاون مع المجتمع الدولي في تخفيض المديونية التي ترتبت على العراق خلال العقود الماضية.

لقد تم اعتماد نظرية النمو المتوازن خلال خطط التنمية الوطنية للأعوام القادمة، حيث سيتم استثمار القطاع النفطي

ليكون المحرك لبقية القطاعات، إذ يمتلك العراق احتياطات نفطية تبلغ ١٤٣ مليار برميل، واحتياطات محتملة تتعدى تقديراتها الاحتياطيات المؤكدة وكذلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ ١٢٦,٧ تريليون قدم مكعب. ونتوقع أن تساهم الاستثمارات في هذا القطاع بتطور كبير في مجال الصناعة النفطية في العراق من خلال جولات عقود التراخيص وإنشاء المصافي النفطية وغيرها من الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والغاز، إذ تشير التوقعات إلى أن الإنتاج في بلادنا خلال الأعوام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ سيصل إلى أكثر من ١٠ ملايين برميل يوميا. إن الخطة التنموية سوف تشمل كل القطاعات والبنى التحتية وبما يوفر فرص استثمار واعدة ومضمونة. لقد هيئنا التشريعات اللازمة لتعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي عبر توفير الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية والضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار وكذلك من خلال انضمام العراق إلى اتفاقية المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار في عام ٢٠٠٧، ومؤخرا من خلال الاتفاقيات الثنائية لضمان وحماية الاستثمارات.

لقد تمكنا بحمد الله من إرساء قواعد رصينة للسلوك السياسي الذي بدء ينضج بسرعة لقبول الآخر والتعايش معه وفق مفهوم المواطنة وسيادة القانون واستقلال القضاء وحرية الرأي. وبفخر نعلن أمامكم أن ليس لدينا في العراق سجين واحد للرأي والمعتقد. ومع تصدينا للإرهاب ومحاربة الإرهابيين فإن حقوق الإنسان عندنا مبدأ محترم وقضية عادلة لا نمتلك مبررا للمساس بها والتجاوز عليها.

صحيح أن الإرهاب قد كلفنا الكثير من الدماء والدموع والعرق والإمكانات ولكنه أكسب شعبنا حصانة دائمة ضد العنف وزودنا بتحصينات واقية لاجتناب منطق القوة ولغة السلاح في خلافاتنا. كما ولد لدينا الحساسية المفرطة من أعمال العنف واعتمادها أسلوبا في حل النزاعات مع الآخر. لذلك، بقدر حرصنا على تجنيب شعبنا ويلات الحروب، نتمنى على الدول الأخرى، وخاصة دول الجوار أن تستحضر التجربة العراقية وتجنب نفسها وشعوبها الويلات من خلال اعتمادها مبدأ الحوار والجلوس على مائدة التفاوض لحل النزاعات، والاحتكام إلى لغة العقل والمنطق والقانون والتداول السلمي للسلطة.

وهذا هو جوهر الموقف العراقي فيما يتعلق بثورات الربيع العربي الذي لا نملك أزاءه إلا الانحياز الكامل لصالح الشعوب وطموحاتها المشروعة وحقها في تقرير المصير، وفي اختيار حكامها. إننا وإياكم أيها الأصدقاء نشترك في الاهتمام بقضايا شعوب ودول منظومتنا والتي تستحوذ على تفكير المخلصين، وتمثل لهم دائما هما أخلاقيا وشرعيا وإنسانيا لأننا جميعا جزء من هذا العالم الذي تعصف به تداعيات الصراع وارتداداته بكل الأشكال.

من هنا، فإن الملف السوري والصعوبات الإنسانية التي يواجهها المدنيون هناك يستأثر بقسط وافر من همومنا واهتماماتنا. ونعتقد بأن العنف المتصاعد في هذا البلد مدعاة لقلقنا جميعا وهو ما يحمل القادة المجتمعين هنا مسؤولية العمل لإيقاف طاحونة الموت التي تحصد العشرات وربما المئات من السوريين يوميا. كما نود لفت النظر إلى خطورة تغذية الأطراف المتصارعة بأنواع السلاح والذي لا يسهم إلا بمزيد من العنف والترف وإزهاق الأرواح وهو ما يعرض النسيج الاجتماعي للشعب السوري الذي نحبه ونحرص على وحدته وسلامة أراضيه إلى التفتت والتمزق.

كما أننا ندرك جيدا وكما أثبتت الوقائع أن التدخل الإقليمي والدولي يمكن أن يؤثر سلبا بالشأن السوري ويمكن أن يكون مدعاة لفوضى بلا حدود لا توفر حتى للمتدخلين حصانة من آثارها السيئة المدمرة. ولذلك، كنا وما زلنا ندعو بإخلاص إلى ضرورة اعتماد الحوار منهجا والحل السلمي

سبيلا لإنهاء الأزمة التي قد تغرق المنطقة بإشكالات وأوضاع أكثر ترديا مما هي عليه الآن.

لقد أثبتت الأحداث السورية نفسها أن حسم الملف السوري بالعنف والقوة قد يضاعف تكاليف مؤلمة يدفعها السوريون والمنطقة تتمثل في زيادة معاناة المدنيين وتقويض البنى التحتية وزيادة عدد اللاجئين. لذا نتمنى أن يدرك الفرقاء جميعا أن الرهان على الحسم العسكري أمر خطير ومرير. ومن هنا ندعو القادة والزعماء والملوك في هذا الملتقى الإنساني المسؤول إلى دعم مشروع المصالحة والحوار بين السوريين جميعا عبر تبني المبادرة الدولية والعربية التي ينهض بها السيد الأخضر الإبراهيمي بعد أن وصل الجهد النبيل الذي بذله السيد كوفي عنان إلى طريق مسدود.

وفي هذا الصدد، لا نخفي قلقنا من تداعيات استمرار الصراع واتساع رقعته من خلال إثارة الفتن الطائفية والقومية والتي قد تُدخل المنطقة وشعوبها في دوامة من الحروب لا يعلم مداها إلا الله. إن هذا الأمر يحفز فينا الحس العميق بالمسؤولية للعمل الجاد تطويقا للأزمة وحلها سلميا، للمحافظة على مصالح الشعب السوري الحيلولة دون تفاقم الأوضاع وتدهورها.

وما زالت مبادرة العراق لحل الأزمة السورية تنتصب رسالة سلام تكمل مشوار البحث عن مخرج تحرص كل قوى الخير على مواصلته وانتهاجه. إن تبني العراق لهذه المبادرة يحفزه أمران: أولهما، حرص العراق على سوريا الدولة ودعمه لآمال وطموحات شعبها الشقيق وخياراته في الحياة الحرة الكريمة. وثانيهما، هواجس العراق من ارتدادات العنف والحرب الداخلية المدمرة والصراع الطائفي البغيض الذي نخشاه ونتوجس من شرور تداعياته واتساع نطاقه.

وكما هو موقف العراق الثابت والدائم، فإنه لا يغادر الصف العربي في قضايا الأمة المصيرية، ولا يخرج عن إجماعها. لذلك، نعلن عن دعمنا لإقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك دعمنا لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. كما نرفض رفضا قاطعا سياسات القمع والتهويد واغتصاب الأرض التي تمارسها إسرائيل من دون اكتراث لصيحات الاستنكار والإدانة العالمية لممارساتها الظالمة القائمة على مبدأ القوة الغاشمة. يأتي كل ذلك متزامنا مع استخفاف إسرائيلي بالمطالبات الدولية المتكررة لها بتوقيعها على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي وإخضاع منشآتها وترسانتها العسكرية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. الأمر الذي يحملنا على المطالبة وبإصرار بإخلاء منطقتنا من السلاح النووي. وفي هذا الصدد، فإن العراق يعمل في إطار المجتمع الدولي ويدعم لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية. وارتكازا على هذا الأساس، يؤيد الجهود المبذولة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة في هلسنكي بفنلندا في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل للخروج بنتائج عملية تقود إلى إنشاء المنطقة الخالية. وإن أي إخفاق لهذا المؤتمر قد يؤدي إلى سباق تسلح في منطقة بأمس الحاجة إلى الاستقرار والسلام.

كما نعلن أيها السادة وانطلاقا من فلسفة وروح ميثاق الأمم المتحدة عن إدانتنا ورفضنا لسياسات التمييز التي تمارس ضد الأقليات الدينية والقومية في أكثر من مكان في هذا العالم، وخاصة ما يجري من مواقف غير إنسانية تتمثل في انتهاكات حقوق مسلمي ميانمار الذين يتعرضون لإبادة جماعية لا يليق بالضمير البشري السكوت عن بشاعتها، لأنها تتعارض مع كل مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع والأديان والمواثيق الدولية.

إن علاقتنا الإيجابية والطيبة مع ما حولنا من دول الجوار والإقليم والعالم تحكمها منظومة سياسة خارجية متوازنة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وعدم

التدخل في شؤون الآخرين. وننتهج مبدأ حسن الجوار وسياسة الحوار في محيطنا العربي والإسلامي والعالم أجمع. وقد تجلت معالم المبادرات الإيجابية التي تمثلت في استضافة العراق للقمة العربية في شهر آذار/مارس الماضي معلنة عن تعافي العراق وعودته بقوة واقتدار لممارسة دوره الطليعي والطبيعي في منظومة العمل العربي المشترك. بالاضافة إلى ما عقب ذلك من احتضان العراق لواحدة من جولات الحوار الدولي حول الملف النووي الإيراني بروح موضوعية متوازنة ومسؤولة، مما يؤكد موقف العراق الواضح من هذه القضية التي يعلن فيها بلدنا صراحة عن دعمه للجهود المبذولة لمنع انتشار السلاح النووي، مع تأكيده على حق الشعوب والدول من الاستفادة السلمية من الطاقة النووية.

نغتنم هذا اللقاء لنناشد المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي – مون الذي نكن له كل الاحترام والتقدير لدعم مساعي العراق للتخلص من وطأة الفصل السابع الذي فرضته علينا السياسات الطائشة للنظام البائد جراء اجتياحه للكويت، خاصة وأن مبررات هذا القرار الدولي قد انتهت. و لم يعد العراق يشكل تهديدا لأحد، يضاف ذلك إلى وفاء العراق بمعظم التزاماته التي فرضت عليه ويعضد ذلك التطور الإيجابي المشهود في العلاقات الأخوية التي تربطه مع دولة الكويت الشقيقة التي تجلت أخيرا بالزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين في البلدين، وما تخلل ذلك من حوارات جادة وبناءة أساسها حسن النية والمصداقية في السعي المشترك لحل كل القضايا العالقة بين البلدين الشقيقين.

لا يفوتني هنا أن أشير إلى الإساءات البغيضة التي تعرض لها شخص رسول الإسلام العظيم محمد بن عبد الله، موجة الاحتجاجات الغاضبة التي عقبتها والتي اجتاحت العالم الإسلامي بسبب فيلم تافه سيء مسيء لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، والتي كادت أن تعصف بالعلاقات بين الشرق والغرب. وهذا ما يحتاج منا إلى وقفة جادة للحيلولة دون حدوث مثل هذه الإساءات وتكرارها وذلك من خلال إصدار تحريم دولي يجرم كل من يسيء للديانات السماوية ويتطاول على الرموز الدينية، وينال من الأنبياء العظام والمرسلين الكرام. لأن في ذلك عدوانا صارخا على كل ما هو مقدس وعظيم وجليل. ويقيناً أن تكرار هذه الممارسات الشائنة سوف يزود المتطرفين الإرهابيين بمادة ممتازة لاستقطاب الشباب الغاضب وتسخيره في اتجاهات عنيفة تهدد الأمن والسلام قد يذهب جراءها الكثير من الضحايا كما حدث مؤخرا مع الأسف.

ولذلك لا بد من محاصرة مثل هذه الاعتداءات ومنع إنتاجها وتسويقها وبثها. وإلا، فليس في مقدور أحد في العالم الإسلامي أن يمنع تداعيات مثل هذا الاستخفاف بالقيم والمقدسات الإسلامية. واعتقد أن الأمم المتحدة قادرة على أن تمارس دورا أساسيا وبناء في هذا الميدان، منعا للتفاعلات الخطيرة والواسعة.

وختاما، إننا في العراق، حكومة وشعبا، نمد أيدينا لكم جميعا أيها الأصدقاء لمزيد من التعاون تحقيقا لأهدافنا المشتركة، التي هي في واقعها قيم خيرة ومبادئ إنسانية سامية، بمضامينها الرائعة ومعانيها النبيلة التي تضع الإنسان نصب أعينها، باعتباره قيمة عليا وكائنا مكرما يستحق أن يعيش حرا، كريما، آمنا، مصان الحقوق، محترم الكينونة والوجود. ونأمل أن نلتقي مرة اخرى وعالمنا أكثر أمنا وإنساننا أعظم شأنا ودنيانا أفضل وضعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر نائب رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد خضير الخزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق، من المنصة.

خطاب السيد رييك ماشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد رييك ماشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد رييك ماشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماشار تيني – دورغون (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك الدول الأعضاء الزميلة تقديم التهنئة لرئيس الجمعية العامة على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وأن أشيد بسلفه على قيادته الناجحة للدورة الماضية.

وأود أن اغتنم هذه المناسبة الميمونة لأعرب عن امتناني العميق وتقديري للأمين العام على ما أبداه من حماس وتعاطف في الاستجابة للتحديات العالمية المختلفة التي تواجه المنظمة، والأمر الأكثر أهمية دعمه الشخصي الثابت للاستفتاء بشأن تقرير مصيرنا واستقلالنا والقبول السريع لجمهورية جنوب السودان عضوا في الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نشعر أيضا بامتنان عميق للجمعية على حرارة الاستقبال والسخاء وكرم الضيافة التي منحت لرئيسنا حينما خاطب الجمعية في العام الماضي. فقد أدلى بذلك الخطاب في وقت كان المجتمع الدولي يشعر بالقلق حيال قدرة دولتنا الجديدة على البقاء. وفي ضوء التقدم الذي أحرزناه وبالرغم من الحوادث الأخيرة، يسرني أن أخاطب الجمعية هذا العام تحت موضوع الدورة السابعة والستين ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“.

وحققت جمهورية جنوب السودان الاستقلال من خلال ممارسة شعب جنوب السودان للحق في تقرير المصير في استفتاء أُجري تحت الإشراف الدولي، على النحو الذي نص علية اتفاق السلام الشامل. واضطلع المجتمع الدولي بدور هام في عملية الاستقلال هذه. ولذلك نشعر بالامتنان لجميع الجهات التي ساعدتنا على تحقيق الاستقلال، وبالأخص الأمم المتحدة.

إن إعلاننا للاستقلال في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ لم يؤد إلى حل جميع المشاكل بيننا وبين الدولة السلف، وهي جمهورية السودان. وتشمل مسائل ما بعد الاستقلال التي لم تحل مجالات ترسيم الحدود، والهياكل الأساسية للنفط، والأمن، والمركز النهائي لمنطقة أبيي. واخفق الانخراط الثنائي بين البلدان في التوصل إلى اتفاق. ونتيجة لذلك تدخل الاتحاد الأفريقي بتكليف فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس السابقة ثابو مبيكي، لتيسير المفاوضات بين الطرفين.

وحين استمر تدهور الحالة، تدخل مجلس الأمن واتخذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). فحدد القرار خريطة طريق واضحة لتسوية جميع الخلافات المتبقية بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك مسألة أبيي، ومعالجة الصراعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وقبل أن أناقش التطورات في محادثات أديس أبابا، أود أيضا أن أحيط الجمعية علما بالمسائل الهامة الأخرى في بلدي مثل بناء الدولة والأمن الغذائي وإصلاح الخدمة العامة والحصول على التعليم وتوفير الأمن والمساءلة.

لقد باشرنا إرساء أساس متين لقيام دولة مزدهرة وديمقراطية ومستقر بإنشاء مؤسسات على مستوى الحكومة

الوطنية وحكومة الولايات والحكومة المحلية من أجل الحوكمة وإيصال الخدمات إلى السكان. ونرى أن توفير الأمن الغذائي ليس ميزة ولكنه حق أساسي لجميع المواطنين في جنوب السودان. وينبغي ألا يعاني أي مواطن من الجوع. وكما يقول المثل، إن الإنسان الجائع إنسان غاضب. ولن يكون مفيدا لاستقرار البلد إذا كان العديد من سكانه جوعي أو غاضبين. وفي مسعانا لتحقيق الأمن الغذائي، نقوم بتنويع الاقتصاد باستخدام إيرادات النفط لتطوير الزراعة وبناء الهياكل الأساسية الضرورية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من الاستفادة من الأراضي الزراعية الخصبة الواسعة التي ينعم بها بلدنا بسخاء.

إن خدمتنا العامة تعمل بصورة مرضية، لا سيما بعد إدخال إصلاحات واسعة النطاق على الخدمة العامة. وحقق ذلك الكفاءة والشفافية في إيصال الخدمات. وأجرينا إصلاحات بناءة وفعالة في إدارتنا المالية العامة وقمنا بتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة.

أما بالنسبة للتعليم، فإننا زدنا إمكانية الحصول على التعليم لجميع الأطفال في جنوب السودان. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، في عام ٢٠٠٥، زاد معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بأكثر من الضعف. وفي العام الماضي، واصلنا تعزيز وتوسيع قطاع التعليم بإدخال المزيد من التعليم البديل. وهذه المفهوم الابتكاري لنظام التعليم البديل يقدم حاليا برامج تعليمية سريعة لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الشباب والراشدين. وأدخلت ظروف عمل وشروط خدمة مؤاتية للمدرسين في جميع أنحاء البلد، وتعمل الحكومة بلا كلل لتلبية الطلب المتزايد بسرعة على التعليم العالي والناجم عن زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية.

ومع ذلك، لا يزال أمام الحكومة شوط طويل يتعين قطعه قبل توفير فرص التعليم التي تعد أطفالنا وشبابنا للمستقبل وتحقق آمالهم وتطلعاتهم. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمبادرة الأمين العام العالمية المعنية بالتعليم، التي نأمل أن تفتح أبوابا للتعاون بين جنوب السودان والمجتمع الدولي بشأن تحسين حصول أطفالنا على التعليم.

لقد تعرضت دولتنا الوليدة لاختبارات هائلة في العام الأول لاستقلالها. فقد اختبرنا بالصراعات داخل حدودنا وخارجها؛ واختبرنا بضائقة اقتصادية شديدة؛ واختبرنا بكشف سوء استخدام بشع للثقة العامة والأموال نجم جزئيا من سوء الممارسة المهنية والافتقار إلى القدرات. وتقوم الحكومة باتخاذ تدابير تصحيحية جدية وبإعادة بناء قدرات المؤسسات للتصدي لتلك المسألة بغية استعادة الثقة العامة.

وتسعى حكومة بلدي بجدية اليوم بصورة أكثر جدية من أي وقت مضى لمكافحة الفساد في خدمتنا العامة. وإضافة إلى إصلاح نظام إدارة الأموال العامة وزيادة إحكام الرقابة عليها، نكافح الفساد بسيادة القانون ومن خلال زيادة الشفافية والمساءلة. ووضعت الحكومة تشريعات تخضع الموظفين العامين للمساءلة وتقرب إدارة مواردنا من المعايير الدولية.

ونشرت الحكومة الميزانية العامة بأكملها وفتحت الدفاتر للرقابة العامة. وبنهاية العام نهدف إلى استكمال مراجعة جميع حساباتنا الوطنية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وباعتبارنا حكومة خاضعة للمساءلة أمام شعبنا، لا نزال نعتقد انه ما زال علينا أن نقطع شوطا طويلا لتحقيق الفعالية والشفافية والمساءلة في خدمتنا العامة والإدارة المالية. وبالرغم من النكبة الاقتصادية التي نمر بها منذ إغلاق منشآتنا لإنتاج النفط، فإننا نشعر بالتشجيع لأن الفترة الحالية للتقشف عززت عزمنا على المضي قدما بجدول أعمالنا للإصلاح ومكنتنا من إرساء أساس قوي لزيادة فعالية الحكومة وخضوعها للمساءلة بعد فترة التقشف – فالفترات الصعبة لا تدوم ولكن الناس الأقوياء يصمدون.

وفي ما يتعلق باستتباب الأمن، تواجه جمهورية جنوب السودان حاليا تهديدات أمنية في شكل جماعات المليشيات المسلحة التي تسبب انعدام الأمن وتقويض الديمقراطية الفتية. ومنحت الحكومة أولوية قصوى للتوصل إلى حلول سلمية لهذه النزاعات الداخلية. ووضعت أربع من جماعات المليشيات المسلحة أسلحتها واندمجت بصورة طوعية في جيشنا الوطني والحياة السياسية.

ونرى أن توفير الأمن الداخلي والخارجي لدولتنا شرط مسبق لتحقيق التنمية الوطنية ذات المغزى والتقدم الاجتماعي. وفي حين نعمل بشكل دؤوب نحو تحقيق السلام وصونه داخل حدودنا، لا تزال هناك مسائل بالغة الاهمية لم تحل بين جنوب السودان والسودان، بما في ذلك ترسيم الحدود وحقوق المواطنة ومركز أبيي والمسائل المتعلقة بالنفط. وما فتئ عدم إحراز تقدم في تلك المسائل لفترة ما بعد الاستقلال تمثل تهديدا للسلام ولاستقرار العلاقات بين البلدين.

ووصلت علاقاتنا مع السودان إلى مرحلة حرجة في العام الماضي، حينما أوقفت الخرطوم شاحنات محملة بالنفط الخام ومنعتها من مغادرة ميناء بور تسودان. وإضافة إلى ذلك، استولى السودان على نفط خام بعناه إلى عملاء دوليين وقام بإعادة بيعه. وبحلول تشرين الثاني/يناير، كانت خسارتنا حوالي ٨٠٠ مليون دولار في شكل إيرادات. وعند تلك النقطة، لم يترك خيار لحكومة بلدي سوى وقف إنتاج النفط. وحظي القرار بتأييد علني من أغلبية شعبنا.

وفي سياق العلاقات بين جنوب السودان والسودان، من واجب حكومة بلدي أن تسلط بعض الضوء على ما أصبح يعرف بحادثة ”هجليج“ أو ”بانثو“ التي وقعت بيننا وحكومة السودان. ونجمت تلك الأزمة من ازدياد التوترات الحدودية وقصف القوات المسلحة السودانية المتكرر للمناطق الحدودية لبلدي.

ففي نيسان/أبريل، اشتبكت قواتنا مع الجيش السوداني في منطقة داخل جنوب السودان، على بعد عدة كيلومترات جنوب هجليج. ونتج عن ذلك استيلاء قواتنا المسلحة على هجليج بصورة مؤقتة؛ وكان تصرفنا دفاعا عن النفس لمنع استخدام هجليج منصة انطلاق لهجمات القوات المسلحة السودانية على بلدنا.

وامتثالا لنصيحة المجتمع الدولي، سحبنا قواتنا بعد ذلك بوقت قصير. وبالرغم من أن هجليج تاريخيا جزء من جنوب السودان، لم تكن نيتنا الاستيلاء عليها بالقوة. ونعتقد أننا يمكن أن نحسم الأمر بالوسائل السلمية.

والمجال الآخر الذي نعتقد أنه لم يفهمنا فيه المجتمع الدولي بصورة جيدة هو دعمنا المزعوم للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال. وربما ما لا يدركه المراقبون الخارجيون بشكل كامل أن تلك القوات كانت جزءا لا يتجزأ من الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولكن بالرغم من أنها قاتلت معنا جنبا إلى جانب، فإنها لم تكن تقاتل من أجل استقلال جنوب السودان، بل كانت تقاتل متحالفة معنا من أجل قضيتها الخاصة. وبطبيعة الحال، كنا نشارك رؤية مشتركة لإنشاء سودان جديد بإعادة هيكلة أساسية تكفل الشمول والمساواة والكرامة للجميع، بدون تمييز على أساس العنصر أو العرق أو الدين أو الثقافة. ولكن كانت لدينا قضايا بعينها تتعلق بحالتنا الخاصة التي بالنسبة لنا أدت في نهاية المطاف إلى استقلالنا.

والجدير بالذكر أن اتفاق السلام الشامل تضمن بروتوكولا خاصا لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عالج مظالمهما الخاصة. ولا يزال يتعين تنفيذ ذلك البرتوكول بصورة ذات مصداقية. ونظرا لأن الحركة الشعبية – قطاع الشمال كانت حليفا أسهم بقدر كبير في نجاحنا في تحقيق أهداف كفاحنا، من البديهي أن علينا التزاما أخلاقيا وبالتأكيد سياسيا عن

مساعدتها في معالجة مظالمها الشرعية، على النحو المنصوص والمتفق عليه في اتفاق السلام الشامل.

وفي ذلك الصدد، يتحمل جنوب السودان في الوقت الحالي عبء إيواء عدد متزايد من اللاجئين من المنطقتين. ولذلك نناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في جنوب السودان، وأيضا للمشردين داخليا بسبب الصراع الموجودين في جميع أنحاء الأرض السودانية.

وقال رئيسنا في بيانه في الاحتفال بعيد استقلالنا:

”إننا لا يمكن أن نتخلى عنهم، ولكننا سندعم قضيتهم بالوسائل السلمية من خلال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بينهم وحكومة السودان.“

وسيستخدم جنوب السودان مساعيه الحميدة بوصفه حليفا سابقا للحركة الشعبية – قطاع الشمال بغية مساعدة السودان بالعمل وسيطا نزيها للتوصل إلى تسوية سلمية ولكنها عادلة للصراع. ونعتقد أن دورنا بوصفنا وسطاء نزيهين في الأجل الطويل سيساعد جيراننا في الشمال، حكومة السودان، على تحقيق السلام والاستقرار.

ويسرنا أن الأمم المتحدة تقر بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع وان طريق المضي قدما هو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

ومن دواعي سروري أن ابلغ الجمعية أن الرئيس سلفا كير ميارديت والرئيس عمر البشير وقعا اليوم على اتفاق سيسمح للبلدين بمتابعة جهودهما الإنمائية الوطنية في ظل السلام المأمون والدائم. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الاتفاق الجديد مع السودان إلى تسوية الخلافات بشأن الأمن والحدود واستخدام الهياكل الأساسية للنفط.

وإذا تقيد كلا الجانبين بالتزاماته في هذا الاتفاق، من المتوقع أن تكون أهم أسباب النزاع بين بلدينا قد حُلت وديا. وستكون الدبلوماسية قد فازت وسيكون المنطق قد ساد.

وبعد حل تلك المسائل الرئيسية، ستبدأ الآن الأعمال التحضيرية لاستئناف إنتاج النفط في جنوب السودان. ولقد تم اليوم توقيع الاتفاقات التالية بين بلدينا: أولا، الاتفاق المتعلق بالنفط والمسائل الاقتصادية ذات الصلة؛ وثانيا، الاتفاق الإطاري بشأن وضع رعايا الدولة الأخرى؛ وثالثا، الاتفاق بشأن تعليم الحدود؛ ورابعا، اتفاق بشأن قضايا الحدود؛ وخامسا، الاتفاق على إطار للتعاون في القضايا التي تخص المصرفين المركزيين؛ وسادسا، اتفاق التجارة والقضايا ذات الصلة بالتجارة؛ وسابعا، الاتفاق بشأن مسائل اقتصادية معينة: تقسيم الأصول والخصوم، والمتأخرات والمطالبات والنهج المشترك حيال المجتمع الدولي، وثامنا وأخيرا، الاتفاق الإطاري لتيسير دفع استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

وبينما نعرب عن سعادتنا بكل ما تم الاتفاق عليه اليوم بين بلدينا، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأننا فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. فقد رفض الرئيس البشير اقتراح فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، كما هو منصوص عليه بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ويتعين الآن أن يتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإجراءات اللازمة للمضي قدما.

ونشكر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الافريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جهودهما العظيمة في سبيل التوصل إلى هذا الاتفاق بين بلدينا.

وكما قال رئيسنا في هذا المنتدى قبل عام واحد، ”إن الطموح الذي يسعى شعب جنوب السودان إلى تحقيقه هو أن يكون قادرا على تحويل بلده إلى مركز إقليمي رئيسي

للصناعة الزراعية“ (انظرA/66/PV.19)، مع تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وأن يتمكن من إطعام شعب جنوب السودان وأن يكون سلة غلال لمنطقة شرق أفريقيا.

وتهدف استراتيجيتنا إلى الاستفادة من الثروة النفطية كعامل محفز لإمكاناتنا في مجال التنمية الاقتصادية، مع التركيز على الزراعة.

ونحن نعي حقيقة أننا لا يمكن تحقيق هذه الأهداف وحدنا. ونحتاج إلى دعم متواصل من الأصدقاء والشركاء والمجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأننا سنتغلب معا على التحديات التي تنتظرنا. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى، بالنيابة عن شعب وحكومة جنوب السودان، عن امتناننا العميق للدعم المقدم لنا من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والأصدقاء والشركاء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مؤمن (بنغلاديش).

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على عزم والتزام شعب وحكومة جمهورية جنوب السودان بأن يكون جنوب السودان عضوا منتجا ونشطا في أسرة الأمم العالمية هذه وأن يسهم في تعزيز السلام العالمي والازدهار للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ريك مشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

خطاب السيد ونيستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد وينستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد وينستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بالسيد وينستون بالدوين سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن التهنئة القلبية وأسمى آيات التقدير للرئيس يريميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وأن أؤكد له تعاوني. وأنتيغوا وبربودا تتطلع إلى قيادته وتوجيهه خلال هذه الدورة.

وأهنئ أيضا سلفكم، السيد ناصر عبد العزيز النصر، على العمل الذي أحسن القيام به وعلى خدمته المستمرة للمجتمع الدولي.

إن موضوع الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“، هو موضوع حكيم، لأنه يلخص بدقة كيف يتعين علينا كدول العمل في هذه الأوقات غير المستقرة التي تشهد انعدام الأمن واليقين. وهذه الأوقات والظروف تتطلب إدراكا أكبر للضرورة الملحة وإرادة أقوى لدى جميع الدول للعمل مع الأمم المتحدة، ومن خلالها، في الأخذ بالتعددية بأصدق أشكالها.

والدورة السابعة والستون للجمعية تُعقد في بيئة من التحديات المستمرة للسلم والأمن الدوليين؛ وتخضع فيها الديمقراطية الدولية للاختبار؛ وهناك فقر لا يُطاق في جميع أنحاء العالم؛ والانتعاش البطيء للاقتصاد العالمي لا يوفر أملا يُذكر؛ والكوارث الناجمة عن تغير المناخ أصبحت اكثر انتشارا.

وبينما نتأمل أحوال مجتمعنا العالمي، نسأل أنفسنا ما الذي يمكننا القيام به لحل المشاكل العديدة التي نواجهها، وكيف

يمكننا تحقيق وصون السلام الذي ننشده. وربما إذا ما سألنا أنفسنا، ليس كأفراد وإنما كدول، ما هو السلام، قدا يمكننا، عندها، أن نعقد العزم بشكل جماعي على إيجاد الجواب من أجل تحقيق السلام.

وبالنسبة لأنتيغوا وبربودا، فإن السلام يعني احترام حقوق الإنسان والاختلافات مع الآخرين وحماية النساء والأطفال والمسنين. والسلام يخلو من الجشع الذي يؤدي إلى حصول البعض على ثروات لا مثيل لها وإلى فقر الكثيرين على نحو مثير للاشمئزاز. والسلام يعني وجود وعي صحي عالمي وتوفير الحماية للجميع وإمكانية حصولهم على الخدمات الصحية. والسلام يعني قيام ديمقراطيات تضم مواطنين عالميين نشطين عن طريق التغيير غير العنيف. والسلام يعني إزالة الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة الصغيرة.

والسلام يخلو من العنف ويتطلب قبول الاختلافات في العرق ونوع الجنس والدين. والسلام هو موقف يمكن من خلاله تقدير حدود الموارد الطبيعة، وهو يتميز بغياب الجهل وقصر النظر الذي يدفع البعض إلى نهب موارد الأرض الوفيرة بأنانية. والسلام هو فهم أن تغير المناخ أمر حقيقي وأن الاستدامة ينبغي أن تكون أولويتنا. والسلام يعني التجارة العادلة والمساواة والإنصاف في العولمة.

والسلام هو القضاء على الفساد في الحكومة. والسلام هو فهم وإدراك أنه لا يمكن حل مشاكل العالم إلا من خلال إشراك جميع البلدان. ولذلك، فإن السلام يستتبع تمثيلا أوسع نطاقا وعلى قدم المساواة في مجلس الأمن وليس عضوية قلة مختارة.

في عام ٢٠١١، احتفلنا بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي. وقد مرت تلك السنة واختفت من على جدول الأعمال الدولي مسألة التعويضات عن الرق، وهي أمر محوري في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وفي تشجيع ثقافة السلام بين الدول. وإرث العنف والفصل العنصريين واسترقاق الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي يعوق بشدة تقدمنا، بوصفنا دولا ومجتمعات وأفرادا، في المجالين السياسي والاجتماعي، والأهم، في المجال الاقتصادي.

وكما قال كوامي نكروما، فإننا لم يعد بإمكاننا تحمل التأخير. وقد حان الوقت لكي نعاود النظر في مسألة التعويضات عن الرق ووضعها في صدارة جدول الأعمال الدولي.

فأكثر من ٢٠٠ مليون شخص في الأمريكتين يعولون علينا. ولذلك، أكرر النداء الذي وجهته في هذه القاعة في عام ٢٠١١ إلى دول الاسترقاق السابقة للبدء في عملية المصالحة بإصدار اعتذار رسمي عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الدول أو مواطنوها على مر السنوات الـ٤٠٠ من تجارة الرقيق الأفريقية. وبينما لا تزال دول العالم النامي تكافح آثار أزمة اقتصادية عالمية ليست من صنعها، أدعو دول الاسترقاق السابقة إلى أن تقرن اعتذاراتها بتقديم التزامات جديدة بالتنمية الاقتصادية للدول التي عانت من هذه المأساة الإنسانية.

تهدد الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجود السلام في حد ذاته في أنتيغوا وبربودا. فحجمنا الصغير وقلة الموارد البشرية والمالية يجعلان من الصعب علينا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة، معالجة هذه المشكلة على نحو فعال. والجريمة والعنف اللذان يؤججهما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعرضان صناعاتنا الرئيسية، بما في ذلك السياحة، للخطر. ونظم الرعاية الصحية لدينا مثقلة بالأعباء والأسر تتمزق. ومع ذلك، فإن منع الجريمة وتحديد الأسلحة الصغيرة يشكلان أولوية بالنسبة لحكومتي. ومن المهم التنويه إلى أنه لا أنتيغوا وبربودا ولا إخواننا أو أخواتنا في الجماعة الكاريبية يصنعون الأسلحة الصغيرة أو الخفيفة، غير أن تقدير صدر مؤخرا يشير إلى أن هناك ١,٦ مليون قطعة من الأسلحة النارية غير المشروعة في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشعر أنتيغوا وبربودا بحزن عميق إزاء عدم التوصل إلى اتفاق على نص لمعاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانونا التي جرت مناقشات حولها مؤخرا، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها غالبية الدول وتوفر إرادة قوية لديها وعلى الرغم من أنه كانت هناك إمكانية للتوصل إلى حل وسط. وأؤكد للجمعية أن أنتيغوا وبربودا لن تيأس، وسنواصل المناداة بإبرام معاهدة ملزمة قانونا تقضي على التهديد الذي يشل منطقتنا.

تلتزم أنتيغوا وبربودا بسيادة القانون وبالعملية التي تتيحها لإجراء حوار سياسي مباشر وللتعاون بين جميع الدول والجهات الدولية الفاعلة. فسيادة القانون تيسر تحقيق السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية للجميع. واستجاباتنا المشتركة للأخطار التي تهدد السلام والأمن، إلى جانب الفرص الناشئة عن مختلف حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تسترشد بسيادة القانون بوصفها الأساس للتعايش الودي والتكافل بين الدول.

وحكومتي تتمسك بالمثل العليا للاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الذي عقد مؤخرا، وهي ملتزمة بالتمسك بهذا المبدأ الهام جداً.

تُعرف منطقة البحر الكاريبي بأنها منطقة سلام. ونحن نُثمن قدرتنا على العيش والعمل معا على الرغم من اختلاف معتقداتنا الدينية والسياسية وخلفياتنا العرقية. ولذلك، تدين أنتيغوا وبربودا القتل الوحشي لسفير الولايات المتحدة لدى ليبيا وتدمير قنصلية الولايات المتحدة في ليبيا. ونحن ندين أي أعمال عنف أو قتل تتستر وراء قناع الدفاع عن العقيدة الدينية. وإذا ما أردنا أن نبني بيئة يسودها السلام في جميع أنحاء العالم، يجب أن نتحلى بالتسامح تجاه جميع الشعوب والمعتقدات.

إن الأخطار التي يشكلها حصول جهات من غير الدول على أسلحة دمار شامل هي أخطار حقيقية وينبغي أن تنظر إليها جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، باعتبارها العنصر الأكثر تدميرا الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. وأنتيغوا وبربودا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي ألا يكون هناك حل وسط بشأن هذه المسألة. وأنتيغوا وبربودا لا تزال عاقدة العزم في دعوتها المستمرة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد وفر مؤتمر ريو + ٢٠ للتنمية المستدامة الذي اختتم أعماله مؤخرا منبرا دوليا للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على المجتمع الدولي. وتلك التحديات تمثل تهديدات مباشرة للجنس البشري وكثيرا ما تعرض سلام وأمن الجميع للخطر.

وفي القرار ٢٨٨/٦٦، المعنون ”المستقبل الذي نصبو إليه“، ترى أنتيغوا وبربودا أن مؤتمر ريو+٢٠ يضمن الاستدامة الشاملة والجامعة للدول الجزرية الصغيرة، التي يتوقف بقاؤها على صدور وثيقة ختامية عن المؤتمر تشتمل على التزامات وإجراءات.

وفي مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا تحالف الدول الجزرية الصغيرة، انضم بلدي إلى الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في إرسال رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة. ولا يمكننا أن ننتظر حتى تختفي أراضينا قبل أن نعمل. ويجب أن نعمل الآن للتصدي لأزمة المناخ ولضمان عدم التضحية ولو ببلد واحد، مهما صغر.

فالتهديد حقيقي. ومستويات بحرنا آخذة في الارتفاع وهناك ابيضاض في الشعاب المرجانية وراء شواطئنا، فيما يزداد تواتر الأعاصير وشدتها. ويتعين على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يتخذ

خطوات ملموسة من أجل حماية الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة لأخطار تغير المناخ.

وينبغي أن تكون المسؤولية عن تخفيف آثار تغير المناخ في طليعة الوعي الجماعي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. ومع ذلك، ينبغي أن تقبل البلدان المتقدمة النمو بمسؤولياتها باعتبارها أكبر المساهمين في المستويات المرتفعة للغاية لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتي تهدد الآن رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة. وحكومتي تأمل أن يختفي التقاعس الأناني عن العمل في الدوحة وأن يبشر التوصل إلى نتائج إيجابية في مفاوضات تغير المناخ بآمال جديدة للإنسانية وبالرحمة لكوكبنا.

وأنتيغوا وبربودا تقوم بدورها في حماية أمنا الأرض. فقد شرعت حكومتي في تنفيذ ولاية بشأن الطاقة متجددة. ونحن نحول تركيزنا الآن نحو استخدام المياه والرياح لتلبية احتياجاتنا من الطاقة. ونحمي نظامنا الإيكولوجي بإصدار تشريعات قوية ونعيد زراعة أشجار المنغروف ونحمي المناطق سريعة التأثر بالتلوث. وتغير المناخ والاستدامة يحتلان مرتبة متقدمة في أولويات حكومتي في مجالي التنمية والاستثمار ونحن نضمن تماشي الاستثمارات الخاصة والتجارية الجديدة والمجددة مع النهج المراعي للبيئة الذي نتبعه في مجتمعنا.

وتنضم حكومتي أيضا إلى الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة في دعوة الجمعية العامة إلى إعلان عام ٢٠١٤ ليكون السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية زيادة الوعي بالحالة الخاصة لأعضاء تحالفنا وحشد الدعم الدولي لتنميتنا المستدامة.

خلال العام المنقضي، أحرزت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقدما هاما في دعمها لجهود الشعب الهايتي الرامية إلى توطيد الديمقراطية والاستقرار وسيادة القانون والمضي قدما على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في هايتي هشة، فيما يسعى البلد جاهدا إلى التغلب على التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجسام التي تواجهه.

ولذلك، أشدد على ضرورة توفير التمويل الكافي للبعثة في هايتي والاستمرار في تنفيذها. وأود أن أعرب مجددا عن دعم حكومتي القوي للبعثة في هايتي وأن أشدد على أن السلام لن يتحقق إلا إذا عالجنا في الوقت نفسه مسائل الأمن والمصالحة الوطنية والتنمية.

كما أدعو أيضا الدول التي تعهدت بتقديم مساعدة لهايتي إلى الوفاء بالتزاماتها. وثمة حاجة ماسة لتلك التعهدات، في هذا الوقت الآن الذي تتقدم فيه مرحلة إعادة البناء في ظل إدارة جديدة.

لقد مر ما يقرب من خمس سنوات منذ بدأنا نلاحظ تراجعا حادا في الاقتصاد العالمي. للأسف، فإن أنتيغوا وبربودا هي من بين الدول الصغيرة والنامية التي لم تشهد حتى الآن تحسنات كبيرة. ولئن كنا قد بذلنا محاولات عدة للحد من نزيف اقتصاداتنا الهشة، لا بد من القول بأننا بحاجة إلى مزيد من التعاون والمرونة والشمول من جانب شركائنا المتقدمي النمو. ولم يعد بالإمكان أن يظل الناتج المحلي الإجمالي المعيار المستخدم فيما يخص الوصول إلى التمويل الميسر وباقي المساعدات المالية الدولية، ويتعين بدلا من ذلك، وضع آليات تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر الأخرى، بما في ذلك هشاشة الاقتصادات.

إننا لا نزال في أزمة، أزمة ثقة في الحوكمة العالمية والقدرة المؤسسية على إدارة النظام المالي الدولي والتجارة الدولية والسياسات الإنمائية الدولية. ونحن نعيش أيضا في عصر العولمة حيث يجب أن تكون التجمعات التعاونية، وليس الإمبراطوريات الطموحة والأنانية، موضوع الساعة على جدول أعمال الحوكمة المالية الدولية. ولا ينبغي السماح أبدا

لقلة قليلة تتمتع بامتيازات، باتخاذ قرارات مالية تؤثر على المعيشة الاجتماعية والاقتصادية للملايين، من دون الاعتراف بتلك الغالبية المهمشة. وينبغي الاستفادة من الرخاء الاقتصادي على قدم المساواة بين البلدان وداخل البلدان. ولا يمكن للناديين الحصريين، مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، إصلاح النظام المالي الدولي المجزأ، دون المراعاة الواجبة لغالبية الدول المتروكة خارجا، التي بوسعها تقديم الكثير.

إن حكومتي تدعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لضمان أن تشمل استجابتها فيما يتعلق بالمسائل الضريبية الدولية تحسين التعاون الدولي فيما يخص المسائل الضريبية، من خلال أطر شاملة وداعمة تضمن المشاركة والمساواة في المعاملة بين الولايات الضريبية الصغيرة مثل أنتيغوا وبربودا، دون التفريق الدقيق المتمثل في وصمنا بأننا ملاذ ضريبي.

وكانت أنتيغوا وبربودا سباقة في نهجها لتنويع اقتصادها. لقد دخلنا قطاع ألعاب القمار الدولي، مع التقيد بجميع المعايير الدولية الواجبة. للأسف، كان رأي صديقتنا وشريكتنا المتقدمة النمو، الولايات المتحدة الأمريكية، بأن قطاع ألعاب القمار عندنا، يخالف قوانينها الوطنية. لقد وجدت أنتيغوا وبربودا أنه من المناسب السعي إلى إيجاد تسوية دولية للمسألة، من خلال آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. لقد فزنا، وحكم على الولايات المتحدة بتعويض أنتيغوا وبربودا عن خسائرها. وبعد مرور سنوات، لا تزال أنتيغوا وبربودا تجري مفاوضات مع الولايات المتحدة. لذلك أدعو حكومة الولايات المتحدة للعمل معنا من أجل حل هذه المسألة بسرعة حتى نتمكن من التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة. كما أدعو أيضا الولايات المتحدة إلى أن تعمل بالتعاون مع أنتيغوا وبربودا وغيرها من ولايات ألعاب القمار عن بعد، من أجل التوصل إلى طريقة مستنيرة ومعقولة ومنطقية لمعالجة تنظيم ومنح التراخيص لخدمات ألعاب القمار عن بعد.

بينما نتكلم عن مسألة المنازعات التجارية، مرت عقود على فرض الولايات المتحدة حظرا على كوبا. ودعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، من خلال الجمعية العامة، الولايات المتحدة إلى رفع ذلك الحظر التجاري. ومع ذلك، فإنه مستمر بلا هوادة. وألحق الحظر منذ فرضه، أضرارا لا توصف بالشعب الكوبي، وتسبب في حدوث نقص ومعاناة غير ضرورية للشعب الكوبي، وحدّ وقيّد من تنمية البلد، وأضر بالاقتصاد الكوبي ضررا بالغا. رغم كل ذلك، تمكن الشعب الكوبي من الحفاظ على سيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير. وبوصف أنتيغوا وبربودا، بلداً ملتزماً بقواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف وبحرية التجارة والملاحة، وبوصفها بلدا يرفض قيام بلد آخر بتطبيق قانونه الوطني خارج أراضيه، فإنها تدعو الولايات المتحدة إلى رفع حظرها الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي فوراً وبدون شروط. لقد حان الوقت لفتح صفحة جديدة من التعاون والسلام والتفاهم كما حان الوقت كذلك للمصالحة العالمية وبناء المجتمع الدولي. إن استمرار الحظر يدمر أكثر أسس الأمل الذي أرسيناه كمجتمع دول، بغية حل مشاكل العالم.

إن العالم يتغير. وأصبحت الاقتصادات والسياسات والبلدان متشابكة أكثر من أي وقت مضى. وتعتبر أنتيغوا وبربودا علاقات التكامل خطوات إيجابية، في اتجاه تحقيق عالم لا تهيمن عليه قلة، بل يمثل بدلا من ذلك توحيدا للقيادة، على أمل مكافحة معظم أوجه القصور في العالم.

وتستعد البلدان الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لقطع أشواط بعيدة فيما يخص برنامج تكاملنا. ويشكل التصديق على الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه. لدينا عملة مشتركة

مستقرة، مع مجلس نقدي أدى دورا مهما فيما يخص منع المزيد من التدهور لاقتصاداتنا. وتم تحديد التزامات جميع بلدان الجماعة الكاريبية من أجل العمل بلا كلل بغية الاستفادة من كامل إمكانات السوق والاقتصاد الموحدين في منطقة الكاريبي. وقد انضمت أنتيغوا وبربودا إلى التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وهو مؤسسة بنيت على مبادئ التكامل والتضامن والتعاون. إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشكل تجمعا تكامليا جديدا في منطقتنا، والموقع الجغرافي لبلداننا وثقافاتنا وقيمنا المشتركة، ورغباتنا بوصفنا شركاء ناميين فيما يخص تحقيق مجتمع عالمي أكثر عدلا، يقوم على الإنصاف والسلام، ويعطي أملا لحكومتي في أنه لم يجر خسارة كل شيء فيما يخص العمل المتعدد الأطراف.

وتواجه أنتيغوا وبربودا العديد من التحديات فيما يخص الوقاية من الأمراض غير السارية، ورعاية المصابين بها، وعلاجها. وتظل أمراض القلب والسكري والسرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، الأسباب الرئيسية للوفاة في أنتيغوا وبربودا، وتظل أمراض القلب والسرطان على رأس أسباب الوفاة. ولا تزال أعباء التكاليف، وفقدان الإنتاجية والإعاقة نتيجة للأمراض المزمنة تؤثر كثيرا على نظام الرعاية الصحية لدينا، لأن علاج تلك الأمراض ومضاعفاتها، بما في ذلك غسيل الكلى والعلاج الكيميائي والعلاج بالأدوية، تقدم مجانا للمرضى. لذلك تظل مكافحة الأمراض غير السارية على رأس برنامج الصحة لأنتيغوا وباربودا.

وبعد مشاركتنا في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الذي عقد العام الماضي بشأن الموضوع، وافقت حكومة أنتيغوا وبربودا على إنشاء لجنة متعددة القطاعات معنية بالأمراض غير السارية، من أجل توفير القيادة في هذا المجال الحيوي، وأعدت تشريعا لمكافحة التدخين، وأشركت المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في صياغة سياسة وخطة عمل بخصوص تلك الأمراض، ودعمت خططا لتطوير مركز علاج شامل للسرطان في أنتيغوا وبربودا، لخدمة دول منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وتواصل وزارتا الصحة والزراعة التعاون فيما يخص تطوير سياسة غذائية من شأنها معالجة بعض عوامل الخطر للأمراض غير السارية.

كما أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقتي حقيقي أيضا. إن الأرقام محبطة والصورة مقلقة. على الرغم من إحراز بعض التقدم، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هدف عام ٢٠١٥، الخاص باستفادة الجميع من العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الوقاية والدعم والرعاية للمصابين به. إن حكومتي بصدد تحديث مدونة قواعد السلوك لمنع التمييز في مكان العمل ضد الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولن تتسامح مع الظلم والتعصب والعنف من أي نوع كان ضد الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يمكن أن يعتقد الكثيرون أنه فيما يخص بلدانا مثل أنتيغوا وبربودا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، فإن شغلنا الشاغل هو تحقيق التنمية فقط، ولكن لدي اليوم هنا قلق بالغ جراء كون عدم صون السلام والأمن في العالم، يهدد وجود البشرية ذاته، وسوف يدفع المجتمع الدولي إلى مزيد من الفوضى والدمار. ولا يمكننا أن نتجاهل من شواطئنا المسالمة الصغيرة، الصور التي تنقلها شاشات التلفزيون من مختلف أرجاء العالم، للاحتجاجات والاضطرابات والمظاهرات. إن الصور مروعة، كما أن أصوات التغيير تصم الآذان، ومن غير المسموح استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها من أجل القضاء على الأصوات المطالبة بالديمقراطية. ويتعين على الأمم المتحدة أن

تكون موحدة في ردها، من أجل التصرف بطريقة سلمية، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الشعوب القريبة والبعيدة.

إن الحالة في سوريا مثبطة للهمم. يجب حماية الأطفال والنساء وكبار السن. وأدعو كلا الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس والسماح بدخول إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى سوريا. كما أدعو جميع الدول إلى وقف توريد الأسلحة إلى طرفي الصراع. وكقادة، يجب أن تكون أولويتنا حث جميع الأطراف في سوريا، على وقف إطلاق النار ووقف العنف فورا وبصورة كاملة. ولا بد من بذل كل جهد ممكن لتنفيذ مقترح السيد عنان المؤلف من ست نقاط، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قيادة تلك العملية. ويجب القضاء على أي تهديد بالحرب، ويتعين أن يكون التفاوض والوساطة موضوعي الساعة. وإذا لم يتم حل الأزمة السورية، سوف تشكل قريبا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وستواصل أنتيغوا وبربودا تقديم دعمها لإيجاد تسوية عادلة وسلمية ومناسبة للأزمة السورية في وقت مبكر.

وهذه بالتأكيد أوقات محفوفة بالمخاطر. يمكن لحدث يحصل في مكان بعيد من العالم أن يؤثر تأثيرا بالغا على أنتيغوا وبربودا على الصعيد الداخلي، وهو حدث يتجاهل تماما أهمية التوصل إلى التسامح بالوسائل السلمية. وقد يتمثل رد فعلنا في السخط، ولكن أيضا في شعورنا بأننا نعيش في بيئة خطرة تتسم بانعدام تسامح تجاه السلام. وسوف يشكل تعدد وترابط الكثير من التهديدات والتحديات العالمية التي نواجهها، اختبارا لقدرات هذه الجمعية. هل الأمم المتحدة على مستوى هذه المهمة؟

إنني واثق أنه من خلال تشاطر حكمتنا الجماعية واستخدامها كمورد، ستتخذ الدورة السابعة والستون للجمعية العامة، قرارات ذات فائدة وسلام حقيقيين ودائمين لشعوب لعالم. وأنا واثق أيضا بأنه بوسع مداولاتنا إيجاد حلول من شأنها حماية جميع الشعوب. لذلك أدعو كل واحد منا، كزعماء للعالم، إلى الارتقاء إلى مستوى التحديات والتحرك بسرعة لتحقيق السلام لمواطني العالم. إننا قادة ومسؤولون عن رعاية البشرية، ومن ثم، سيتم تسجيل مواجهتنا لتلك التحديات في كتب التاريخ، التي سوف تكشف هل كنا قادرين على التصرف بانضباط وفعالية وإنصاف، بغية تحقيق الاستقرار من خلال الوسائل السلمية. فليسد السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد وينستون بولدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.